سلسلة الأمر الأول (٣)

رسالة السجزي إلى أهل زبيد

رسالة من أعظم الرسائل في فضح البدعة وكيفية التعامل معهم

كتبت قبل ألف سنة

تأليف

أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجزي

(٤٤٤ هـ)

تعليق وإشراف

عبد الرحمن بن صالح الحجي

المدرس بكلية الشريعة بالرياض

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد:

فهذه رسالة من أعظم الرسائل في فضح المبتدعة، وبيان حقيقة أقوالهم، وبيان تمويههم وحيلهم، وبيان كيفية التعامل معهم، وكيفية التعامل مع تزكيات الموثوقين لهم، وبيان أسباب العصمة من الزيغ والبصيرة بالحق، وبيان الطريقة المثلى في خنق المبتدعة وإزهاق باطلهم عبر مقدمة وأحد عشر فصلًا ماتعة.

❍ **ومؤلف الرسالة هو:**

أبو نصر عُبيدالله السجزي، أو السجستاني- كلاهما نسبةً لسجستان لكن اللقب الأول مشهور وهو على غير قياس- ولد في سجستان، وعاش أكثر عمره في مكة، ومات في سن مبكرة عام (٤٤٤هـ) وكان بصيرًا بالحق عند اختلاف الناس، شديدًا في السنة والتمسك بها وقمع من خالفها، ملازمًا لعبادة ربه تعالى حتى أتاه اليقين.

ويكفي أن من تلاميذه: عبدالعزيز النخشبي رحمه الله الذي قال عنه يحيى بن مندة: كان أوحد زمانه في الحفظ والإتقان، لم نر مثله في الحفظ في عصرنا، وقال: قدم علينا سنة (٤٣٣هـ) وقد ضربه القاضي الخُطَبي بسبب إظهاره كلام السلف في أبي حنيفة، وقال: رأيت بعيني علامة الضرب على ظهره، كان ينزل في دارنا، ويبيت مع أبي. مات سنة (٤٥٧هـ).

❍ وسبب الرسالة:

أن أناسًا من أهل التوحيد والسنة في ساحل اليمن الغربي؛ من أهل زَبيد- المدينة المعروفة الآن بين الحُديدة وتعز- آذاهم أدعياء السلفية ببلدهم؛ فهم ينتسبون عند العامة للإمام أحمد ويهدمون مذهبه في الباطن، ويقولون: القرآن غير مخلوق، ثم ينفون أن يكون الذي بين أيدي الناس وفي صدورهم هو القرآن؛ فلما عظمت فتنتهم كتب هؤلاء الأخيار لهذا العالم ليبيِّن لهم، ويقمع باطل هؤلاء ويكشف زيف المحتالين، فضغمهم- والله- هذا الليث رحمه الله بهذه الرسالة.

❍ آثار الرسالة:

لما كانت هذه الرسالة قد كُتبت بعد موت أبي الحسن الأشعري بزمن، ووفق صاحبها في تعرية أقواله وبيان حاله، وحال توبته

المزعومة، وحال الأشعرية عامة وبيان فضائحهم، كان الصراخ منهم على قدر الألم؛ فهذا زعيمهم المسمى بإمام الحرمين أبي المعالي- زعموا- الجويني ألف رسالة في الرد على هذه الرسالة، يقول فيها عن المؤلف رحمه الله: (وقد كسا هذا التيس الأئمة من صفاته... وقال أيضًا: أبدى هذا الأحمق كلامًا ينقض آخره أوله في الصفات، وما ينبغي لمثله أن يتكلم في صفات الله تعالى على جهله وسخافة عقله. وقال أيضًا: قد ذكر هذا اللعين الطريد المهين الشريد فصولًا وزعم أن الأشعرية يكفرون بها، فعليه لعائن الله تترى واحدة بعد الأخرى، وما رأيت جاهلًا أجسر على التكفير وأسرع إلى التحكم على الأئمة من هذا الأخرق، وتكلم السجزي في النزول ... والذهاب والمجيء، ومن قال بذلك حل دمه) ا.هـ (انظر: السيف الصقيل للسبكي ص١٩).

وهذا أحمد بن يوسف الفهري (ت٦٩١هـ) يقول: (وكذلك اللعين المعروف بالسجزي فإنه تصدى للوقوع في أعيان الأئمة، وشرع الأمة بتأليف تالف، وهو على قلة مقداره وكثرة عواره ينسب أئمة الحقائق وبحور العلوم إلى التلبيس والمراوغة والتدليس. وقال: وهذا الرذل الخسيس أحقر من أن يكترث به ذو لب، ولا يغير البحر الخضم ولوغ الكلب)ا.هـ (انظر: فهرست اللبلي للفهري).

وهـذا- والله- ممـا يزيـد قـدر هـذه الرسـالة عنـد أهـل العلـم والإيمان، وفيها عبرة لهم في طريقة الرد المثلى.

❍ مواضع الاشتباه في هذه الرسالة:

كتبت هذه الرسالة في القرن الخامس وكانت بعض المسائل قـد دخلها اللبس أو الضعف، ولحق المؤلف من ذلك شيء يسيرٌ ومنه:

١- مسألة العقل:

كلام المؤلف ملتبس فيها في البداية، يوهم أنه ينفي حجية العقل بالكلية، ثم وضح بعضه بعضًا، وحقيقة الأمر هي:

- أن أمور المعتقدات منها مـا هـو سـمعي؛ كنبـوة محمـد ﷺ بعينه، وكثير من صفات الله تعالى وغير ذلك، فهـذه متوقفـة على السمع.
- ومنها أمور يكون العقل فيها حجة الله على عباده، وإن كـان لا يستلزم الهداية كالرسل، وذلك كوحدانية الله تعالى وعلوه على خلقه، ولذلك فأكثر حجج التوحيـد في القـرآن عقليـة كقول إبراهيم عليه السلام: ﴿**يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـًٔا**﴾ [مريم: ٤٢].

٢- حكاية الخلاف أصلًا في كفر القائل بخلق القرآن؛ هـل هـو كفر أكبر أو كفر دون كفر؟

ولا أعلم مَن سبق المؤلف في حكاية هذا الخلاف، ولا مَن هم أهل السنة القائلون بأنه كفر دون كفر؟ لاسيما وابن تيمية في القرن الثامن حكى هذا الخلاف عن المؤلف نفسه ولم يذكر غيره. والأئمة القائلون بكفره- وقد جاوزوا الخمسمائة وخمسين كما ذكره اللالكائي- مرادهم الكفر الأكبر؛ ولذا كانوا يردفون الحكم عليهم بالكفر بقولهم: لا تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم ولا يرثون ولا يورثون، وهذا لا يكون إلا في الكفر الأكبر.

والمؤلف بَيَّن أن هذا هو الصحيح وذكر أدلته، ويُتوقف في حكايته للخلاف حتى يُعرف القائلون بالقول الثاني وحقيقة قولهم.

٣- جزم المؤلف بنفي (الجسم) و(العَرَض) عن الله، وكذلك نفي (المماسة) في الاستواء، وبنفي إثبات لفظ (المكان) مع الاعتقاد أنه في جهة العلو فوق عرشه، وبنفي لفظ (الحد) مع الاعتقاد بأنه بائن من خلقه، أي بينه وبينهم حد.

مع أنه ذكر قاعدة: وهي أن الصفات لا تثبت ولا تنفى إلا بنص عن الله أو عن رسوله ﷺ أو عن السابقين الأولين ومن اتبعهم بإحسان، فيرد إلى قاعدته تلك. والله أعلم.

❍ وفي الختام:

فإن من أعطى هذه الرسالة حقها من التدبر والفهم، ونزّلها على واقعه وواقع الأحزاب الضالة في زمنه من أدعياء السلفية ومن غيرهم- فأهل الأهواء تشابهت قلوبهم فتشابهت أقوالهم وأفعالهم- شفت عليله وأروت غليله، وجرى في الميدان قوي الجنان، والله المستعان وعليه التكلان ولا حول لنا ولا قوة إلا به.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وكتب:

عبدالرحمن بن صالح الحجي

المدرس بكلية الشريعة بالرياض

والمشرف على موقع «**الأمر الأول**»

كشاف الكتاب

رموز الكشاف:

١ - (من – إلى): إشارة إلى الأرقام المحصورة بين هذين الرقمين.

٢ - (/) إشارة إلى الأرقام الفرعية.

١- كشاف الفوائد

رقم المقطع

التوحيد والأسماء والصفات

أهل البدع الأهواء والكلام

علامات الإمامة في الدين

إثبات الحرف والصوت

الحديث والفقه واللغة

السنة والآثار

السمعيات والعقليات

القرآن والعلم والإيمان

علامات المبتدعة

نواقض الإسلام

٢- إجماعات أهل السنة

٣- عقائد الكُلَّابية

٤- عقائد الأشاعرة

٥- عقائد المعتزلة والجهمية

٦- الفرق والمذاهب

٧- كشاف عقائد المخالفين وغيرهم

٨- كشاف الكتب الوارد ذكرها في الكتاب

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه أستعين

أخبرنا أبو محمد المفدى بن عبدالله الأيوبي، قلت: أخبركم أبو محمد المبارك بن المبارك بن علي بن نصر السرّاج- قراءة عليه وأنا أسمع، يوم الجمعة سادس عشر ذي الحجة من سنة خمسين وخمسمائة- قال: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عبدالقادر بن محمد بن يوسف بن محمد الأصفهاني قال: ناولني الشيخ العالم أبو نصر عُبيدالله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجستاني الحافظ رحمه الله؛ قال:

سند الكتاب

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلى الله على محمد النبي، وآله أجمعين.

أما بعد:

١- فقد ذُكر لي عنكم- وفقنا الله وإياكم لمرضاته- وقوفكم على كتاب: «الإبانة» الذي ألفته في الرد على الزائغين في مسألة القرآن.

٢- وأنكم وجدتم المخالفين ببلدكم يشغبون عند ذكر الحرف والصوت.

٣- وأنه قد صعب عليكم تجريد القول فيهما، واستخراج ذلك من الكتاب؛ لكثرة الأسانيد المتخللة للنكت التي تحتاجون إليها.

٤- وسألتم إفراد القول في هذا الفصل بترك الأسانيد؛ ليسهل عليكم الأخذ بكَظَم المخالف، ورد الإسهاب معه.

٥- وسامحتُ نفسي بذلك؛ رجاء وصولكم إلى طِلبتكم، وحصول العلم لكم بفساد مذهب الخصم.

والله ولي التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

٦- اعلموا- أرشدنا الله وإياكم- أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نِحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كُلَّاب، والقلانسي، والصالحي، والأشعري، وأقرانهم- الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة، وهم معهم؛ بل أخس حالًا منهم في الباطن-؛ في أن الكلام لا يكون إلا حرفًا وصوتًا؛ ذا تأليف واتساق، وإن اختلفت به اللغات.

٧- وعبر عن هذا المعنى؛ الأوائل الذين تكلموا في العقليات، وقالوا: «الكلام حروف متسقة، وأصوات مقطعة».

٨- وقالت العرب:

«الكلام اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى؛ فالاسم مثل: زيد، وعمرو، وحامد.

والفعل مثل: جاء، وذهب، وقام، وقعد.

والحرف الذي يجيء لمعنى مثل: هل، وبل، وما شاكل ذلك».

٩- فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفًا، وصوتًا.

١٠- فلما نبغ ابن كُلَّاب وأضرابه، وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق مجرد العقل؛ وهم لا يخبرون أصول السنة، ولا ما كان السلف عليه، ولا يحتجون بالأخبار الواردة في ذلك؛ زعمًا منهم: أنها أخبار آحاد، وهي لا توجب علمًا.

١١- وألزمتهم المعتزلة؛ أن الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصوت، ويدخله التعاقب والتأليف، وذلك لا يوجد في الشاهد؛ إلا بحركة وسكون، ولابد له من أن يكون ذا أجزاء وأبعاض، وما كان بهذه المثابة؛ لا يجوز أن يكون من صفات ذات الله؛ لأن ذات الله سبحانه لا توصف بالاجتماع والافتراق، والكل والبعض، والحركة والسكون. وحكم الصفة الذاتية؛ حكم الذات.

١٢- قالوا: فعُلم بهذه الجملة؛ أن الكلام المضاف إلى الله سبحانه خَلْقٌ له أحدثه، وأضافه إلى نفسه؛ كما تقول:

عبدالله، وخلق الله، وفعل الله.

١٣- فضاق بابن كُلَّاب وأضرابه؛ النَفَس عند هذا الإلزام؛ لقلة معرفتهم بالسنن، وتركهم قبولها، وتسليمهم العِنان إلى مجرد العقل.

١٤- فالتزموا ما قالته المعتزلة، وركبوا مكابرة العِيان، وخرقوا الإجماع المنعقد بين الكافة؛ المسلم والكافر.

١٥- وقالوا للمعتزلة: الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام، وإنما يسمى ذلك كلامًا على المجاز؛ لكونه حكاية، أوعبارة عنه.

١٦- وحقيقة الكلام: معنى قائم بذات المتكلم.

١٧- فمنهم من اقتصر على هذا القدر.

١٨- ومنهم من احترز عما علم دخوله على هذا الحد؛ فزاد فيه: ما ينافي السكوت، والخرس، والآفات المانعة من الكلام.

١٩- ثم خرجوا من هذا إلى أن إثبات الحرف والصوت في كلام الله سبحانه تجسيم، وإثبات اللغة فيه تشبيه.

٢٠- وتعلقوا بشبه منها:

قول الأخطل:

إن البيان من الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلًا

فغيروه؛ وقالوا:

إن الكلام من الفؤاد وإنما جعل اللسان على الكلام دليلًا

٢١- وزعموا: أن لهم حجة على مقالتهم في قول الله ﷻ:
﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ [المجادلة: ٨]!.
وفي قولـــه ﷻ: ﴿فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ﴾ [يوسف: ٧٧].

٢٢- واحتجوا بقول العرب:

«أرى في نفسك كلامًا، وفي وجهك كلامًا».

٢٣- فألجأهم الضيق مما يدخل عليهم في مقالتهم إلى أن قالوا:

الأخرس متكلم، وكـذلك الـساكت، والنـائم. ولهـم في حـال الخرس، والسكوت، والنوم؛ كلام هم متكلمون به.

٢٤- ثم أفصحوا بأن الخرس، والسكوت، والآفات المانعة من النطق؛ ليست بأضداد الكلام.

٢٥- وهذه مقالة؛ تبين فضيحة قائلها في ظاهرهـا مـن غـير رد عليه.

٢٦- ومن عُلم منه خـرق إجمـاع الكافـة، ومخالفـة كـل عقـلي وسمعي قبله، لم يناظر؛ بل يجانب ويقمع.

٢٧- ولكن لما عُدِم من ينظر في أمر المسلمين؛ مُجِنًّا بالكلام مـع من ينبغي أن يلحق بالمجانين.

٢٨- وأصل تلبيسهم على العوام، وتمويههم على المبتدئين؛ هو أن الحرف والصوت لا يجوز أن يوجدا إلا عن آلة وانخراق مثل: الشفتين والحنك، وأنَّ لكل حرف مخرجًا معلومًا، وأن الله سبحانه ليس بذي أدوات بالاتفاق، فمن أثبت الحرف والصوت في كلامه؛ فقد جعله جسمًا ذا أدوات! وهو كفر.

قال الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]؛

فيجب أن لا يكون ككلامه كلام.

٢٩- ونفوس ذوي النقص مسرعة إلى قبول هذا التمويه.

يظنون أن في ذلك تنزيهًا لله سبحانه والأمر بخلاف ذلك.

٣٠- وزاد عليٌّ بن إسماعيل الأشعري في التمويه؛ فقال:

«قد أجمعنا على أن لله سبحانه سمعًا، وبصرًا، ووجهًا، واتفقنا على أن سمعه بلا انخراق، وبصره بلا انفتاح، ووجهه بلا تنضيد؛ فوجب أن يكون كلامه بلا حرف ولا صوت».

٣١- وقالوا جميعًا: إن أحدًا من السلف لم يقل: إن كلام الله حرف وصوت، فالقائل بذلك مُحْدث، والحدث في الدين مردود.

٣٢- والأشعري خاصة اضطرب قوله في هذا الفصل:

فقال في بعض كتبه:

«كلام الله ليس بحرف ولا صوت؛ كما أن وجهه ليس بتنضيد. وكلام كل متكلم سواه؛ حرف وصوت».

وقال في غير ذلك من كتبه:

«الكلام: معنى قائم بنفس المتكلم كائنًا من كان؛ ليس بحرف ولا صوت».

٣٣- وإثبات قولين مختلفين في باب التوحيد، وإثبات الصفات؛ تخبط، وضلال.

والعقليات- بزعم القائلين بها- لا تحتمل مثل هذا الاختلاف.

٣٤- والحدود العقلية لا يرجع فيها إلا إلى من تقدم، دون من أراد أن يؤسس لنفسه- اليوم باختياره- أساسًا واهيًا.



فصول الرسالة

فالذي تحتاجون إليه- حفظكم الله- معهم في إزالة تمويههم:

(الفصل الأول)

٣٥- أن تقيموا البرهان أن الحجة القاطعة؛ هي التي يرد بها السمع لا غير. وأن العقل؛ آلة للتمييز فحسب.

(الفصل الثاني)

٣٦- ثم تبينوا ما السُّنَّة؟ وبماذا يصير المرء من أهلها؟ فإنَّ كلًا يدعيها، وإذا عُلمت وعُرف أهلها بان أن مخالفها زائغ؛ لا ينبغي أن يلتفت إلى شُبَهه.

(الفصل الثالث)

٣٧- وأن تدلوا على مقالتهم؛ أنها مؤدية إلى نفي القرآن أصلًا، وإلى التكذيب بالنصوص الواردة فيه، والرد لصحيح الأخبار، ورفع أحكام الشريعة.

(الفصل الرابع)

٣٨- ثم تبرهنوا على أنهم مخالفون لمقتضى العقل بأقاويل متناقضة، مظهرون لخلاف ما يعتقدونه؛ وذاك شبيه بالزندقة.

(الفصل الخامس)

٣٩- ثم تعرفوا العوام أن فِرق اللفظية، والأشعرية؛ موافقون للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وزائدون عليهم في القبح وفساد القول في بعضها.

(الفصل السادس)

٤٠- وأن توردوا الحجة على أن الكلام لن يَعرى عن حرف وصوت البتة، وأن ما عري عنهما لم يكن كلامًا في الحقيقة، وإن سمي في وقت بذلك تجوزًا واتساعًا.

٤١- وتحققوا جواز وجود الحرف والصوت من غير آلة وأداة وهواء منخرق.

٤٢- وتسوقوا قول السلف، وإفصاحهم بذكر الحرف والصوت، أو ما دل عليهما، وتجمعوا بين العلم والكلام في إثبات الحدود بهما.

(الفصل السابع)

٤٣- ثم تذكروا فعلهم في إثبات الصفات في الظاهر، وعدولهم إلى التأويل المخالف له في الباطن، وادعائهم أن إثباتها على ظاهرها؛ تشبيه.

(الفصل الثامن)

٤٤- ثم تشرحوا أن الذي يزعمون بشاعته من قولنا في الصفات؛ ليس على ما زعموه. ومع ذلك فلازم لهم في إثبات الذات مثل ما يُلزمون أصحابنا في الصفات.

(الفصل التاسع)

٤٥- وأن تذكروا شيئًا من قولهم؛ لتقف العامة على ما يقولونه؛ فينفروا عنهم، ولا يقعوا في شباكهم.

(الفصل العاشر)

٤٦- ثم تبينوا كون شيوخهم أئمة ضلال، ودعاة إلى الباطل، ومرتكبين لما قد نَهوا عنه.

(الفصل الحادي عشر)

٤٧- ثم تحذروا الركون إلى كل أحد، والأخذ من كل كتاب؛ فإن التلبيس قد كَثُر، والكذب على المذاهب قد انتشر.

٤٨- فجميع ما ذكرت أن بكم إليه حاجة عند الرد عليهم؛ أحد عشر فصلًا، من أحكمها تمكن من الرد عليهم إذا سبق له العلم بمذهبه ومذهبهم.

٤٩- وأما العامي والمبتدي؛ فسبيلهما أن لا يصغيا إلى المخالف، ولا يحتجا عليه؛ فإنهما إن أصغيا إليه أو حاجّاه؛ خيف عليهما الزلل عاجلًا، والانتقال آجلًا.

نسأل الله العون على بيان ما أشرنا إليه.

فإنه لا حول لنا ولا قوة إلا به.

وهو حسبنا ونعم الوكيل.



الفَصْلُ الأَوَّلُ

في

إقامة البرهان على أن الحجة القاطعة هي التي يرد بها السمع لا غير وأن العقل آلة للتمييز فحسب

٥٠- قال الله سبحانه لنبيه ﷺ:

﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الكهف: ١١٠].

فأمر جل جلاله نبيه ﷺ أن يدعو إلى إثبات الوحدانية بالوحي.

٥١- وقال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فبيَّن أن من تقدم من الرسل كانوا يحتجون على الكفار في الوحدانية بالوحي، ولم يؤمروا إلا بذلك [راجع مواضع الاشتباه في المقدمة].

٥٢- وقال: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

٥٣- وقال: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٦].

٥٤- وقال النبي ﷺ:

«أمرت أن أقاتل الناس؛ حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها؛ عصموا مني دمائهم، وأموالهم؛ إلا بحقها، وحسابهم على الله تعالى» [متفق عليه].

٥٥- ولم يدعُ النبي ﷺ إلى المحاجة بالعقل أحدًا، ولا أمر بذلك أمته.

٥٦- وقال عمر، وسهل بن حنيف رضي الله عنهما:

«اتهموا الرأي على الدين».

٥٧- ولا مخالف لهما في الصحابة رضي الله عنهم، وقد كانا يجتهدان في الفروع. فعلم أنهما أرادا بذلك؛ المنع من الرجوع إلى العقل في المعتقدات.

٥٨- ولا خلاف بين الفقهاء في أن الكفار والملحدين لا يجب أن يناظروا بالعقليات.

٥٩- وأن المسلمين قد أُمروا بالأخذ بما آتاهم الرسول ﷺ، والانتهاء عما نهاهم عنه، وحُذِّروا من أن تصيبهم الفتنة، أو العذاب الأليم في مخالفتهم أمره؛ قال الله سبحانه:

﴿ **وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟** ﴾ [الحشر: ٧].

وقال-تعالى-: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [النور: ٦٣].

٦٠- وقد كان عمر بن الخطاب ﵁- مع جلالته- كره الصلح يوم الحديبية، واستعظم رد المسلمين على الكفار، وكان ذلك من طريق العقل؛ حتى قال له النبي ﷺ: «**تراني قد رضيت يا عمر وتأبى!!**» [أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة»، والطبراني في «الكبير»].

فانتبه عند ذلك عمر ﵁ وسكت؛ علمًا منه أن رسول الله ﷺ مفترض الطاعة؛ وأنه لا ينطق عن الهوى؛ وأن الوحي لا يقابل بالعقل.

٦١- ولا خلاف بين المسلمين في أن كتاب الله لا يجوز رده بالعقل.

٦٢- بل العقل دل على وجوب قبوله والائتمام به.

٦٣- وكذلك قول الرسول ﷺ إذا ثبت عنه؛ لا يجوز رده.

٦٤- وأن الواجب رد كل ما خالفهما، أو أحدهما.

٦٥- واتفق السلف على أن المعرفة من طريق العقل ممكنة غير **واجبة** [أي: أن العقوبة معلقة ببعث الرسل؛ رحمة من الله، وقد بعثهم وختمهم جل وعلا، وذلك لا يستلزم الهداية كغيره من حجج الله].

٦٦- وأن الوجوب من طريق السمع؛ لأن الوعيد مقترن بذلك. قال الله تعالى: ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا** ﴾ [الإسراء: ١٥].

٦٧- فلما علمنا بوجود العقل قبل الإرسال، وأن العذاب مرتفع عن أهله، ووجدنا من خالف الرسل والنصوص مستحقًا للعذاب؛ تبينّا أن الحجة هي ما ورد به السمع لا غير [الصواب أنه لا تلازم بين الحجة والعقوبة فقد يكون الشيء حجة، ولكن العقوبة علقها الله بغيره من الحجج رحمة وفضلًا. وهذه المسألة لا ثمرة لها إلا لو وجد من مات مشركًا قبل بعثة نوح عليه السلام].

٦٨- وقد اتفقنا أيضًا على أن رجلًا لو قال:

العقل ليس بحجة في نفسه، وإنما تُعرف به الحجة؛ لم يُكَفَّر ولم يُفَسَّق [لو لم يكن العقل حجة لما احتج الله به على الكفار في أكثر حجج التوحيد في كتابه لا سيما قوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤] وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

٦٩- ولو قال رجل: كتاب الله سبحانه ليس بحجة علينا بنفسه؛ كان كافرًا مباح الدم [هذه مقارنة بين دليلين غير متكافئين].

٧٠- فتحققنا أن الحجة القاطعة، هي التي يرد بها السمع لا غير [قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١] فكل الحجج لا تستلزم الهداية، إنما هي لقطع ألسنة العباد عن الجدل، ولأن الله يحب العذر].

٧١- ووجدنا أيضًا القائلين بالعقل المجرد، وأنه أول الحجج مختلفين فيه؛ كل واحد يزعم: أن الحق معه، وأن مخالفه قد أخطأ الطريق، ولا سبيل إلى من يحكم بينهم في الحال.

وإنما الحاصل؛ دوام الجدل المنهي عنه.

٧٢- ونجدهم أيضًا، يقولون اليوم قولًا يزعمون أنـه مقتـضى العقل، ويرجعون عنه غدًا إلى غيره.

وما كان بهذه المثابة لا يجب أن يكون حجة في نفسه.

٧٣- ووجدنا الكتاب المنزل غير جائز ورود النسخ عليه.

٧٤- وقد وجب علينا الإذعان له، والدخول تحت حكمه.

٧٥- فكانت الحجة فيه لا في مجرد العقل.

٧٦- وإنما ورد الكتاب بالتنبيه على العقل وفضله، وبيَّن أن من خالف الكتاب ممن لا يعقل؛ لأن العقـل يقتـضي قبـول العبـد مـن مولاه، وترك ظنه له، ومصيره إلى طاعته، ويحكم بقـبح مـا خـالف ذلك.

وفي هذا القدر كفاية- إن شاء الله تعالى-.

٧٧- على أن الأشعري يزعم: أن العقل لا يقتـضي حُـسنًا، ولا قُبحًا.

وهذا- لعمري- مخالفة العقل عيانًا.

وسيأتي بيان ذلك في غير هذا الفصل بمشيئة الله ﷻ.

٧٨- وإذا ثبت ما قلناه؛ زال شـغبهم في أن العقـل يقتـضي مـا يقولونه؛ لأنا لم نؤمر باتباع عقل يخالف السمع.

٧٩- وسنذكر كذبهم في اقتضاء العقل ما صاروا إليه بعد هذا- إن شاء الله ﷻ-.

[لما بالغ هؤلاء المبتدعة في دليل العقل المنطقي، وربطوا صحة الإيمان به، وجعلوه أول واجب على المكلف، بالغ المؤلف في نفي حجية العقل في المعتقدات بالكلية، ولو أنه فَرَّق بين المعتقدات المتوقفة على السمع وبين غيرها، وفَرَّق بين كون الشيء حجة وبين كونه لا يستلزم الهداية واكتفى؛ لكان قد بلغ الغاية، وسيأتي من كلامه ﷺ ما يبين مراده بإذن الله تعالى].



الفَصْلُ الثَّانِي

في

بيان ما هي السنة؟ وبم يصير المرء من أهلها؟

٨٠- اعلموا- رحمكم الله- أن السنة في لسان العرب هي: الطريقة.

فقولنا: سنة رسول الله ﷺ؛ يعني:

طريقته، وما دعا إلى التمسك به.

٨١- ولا خلاف بين العقلاء في أن سنة الرسول ﷺ لا تعلم بالعقل؛ وإنما تعلم بالنقل [هذه المسألة تكملها مسألة معرفة العقل للحسن والقبيح قبل ورود السمع، خاصة مع حديث: «**إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق**» رواه أحمد].

٨٢- فأهل السنة:

هم الثابتون على اعتقاد ما نقله إليهم السلف الصالح- رحمهم الله- عن الرسول ﷺ، أو عن أصحابه ﷺ- فيما لم يثبت فيه نص في الكتاب، ولا عن الرسول ﷺ؛ لأنهم ﷺ أئمة-.

٨٣- وقد أمرنا باقتداء آثارهم، واتباع سنتهم، وهذا أظهر من أن يُحتاج فيه إلى إقامة برهان.

٨٤- والأخذ بالسنة واعتقادها؛ مما لا مرية في وجوبه.

قال الله تعالى:

﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقال: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٨٥- وقال رسول الله ﷺ:

«**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي؛ عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**» [أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي].

٨٦- وقال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما:

«من خالف السُّنَّة؛ كفر».

٨٧- وإذا كان الأمر كذلك، فكل مُدَّعٍ للسنة يجب أن يطالب بالنقل الصحيح لما يقوله، فإن أتى بذلك؛ عُلم صدقه، وقُبل قوله.

٨٨- وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السلف؛ علم أنه مُحْدِث زائغ، وأنه لا يستحق أن يُصغى إليه، أو يُناظر في قوله.

٨٩- وخصومنا المتكلمون معلوم منهم أجمع؛ اجتناب النقل والقول به؛ بل تهجينهم لأهله ظاهر، ونفورهم عنهم بيّن، وكتبهم عارية عن إسناد؛ بل يقولون: قال الأشعري، وقال ابن كُلَّاب، وقال القلانسي، وقال الجبائي.

٩٠- فأقل ما يلزم المرء في بابهم؛ أن يعرض ما قالوه على ما جاء عن النبي ﷺ:

فإن وجده موافقًا له ومستخرجًا منه قَبِله.

وإن وجده مخالفًا له رمى به.

٩١- ولا خلاف أيضًا في أن الأمة؛ ممنوعون من الإحداث في الدين.

٩٢- ومعلوم أن القائل بما ثبت من طريق النقل الصحيح عن الرسول ﷺ؛ لا يسمى مُحْدِثًا؛ بل يسمى سنّيًا متبعًا.

٩٣- وأن من قال من نفسه قولًا وزعم أنه مقتضى عقله، وأن الحديث المخالف له لا ينبغي أن يلتفت إليه؛ لكونه من أخبار الآحاد، وهي لا توجب علمًا، وعقله موجب للعلم؛ يستحق أن يُسمى مُحْدِثًا مبتدعًا مخالفًا.

٩٤- ومن كان له أدنى تحصيل أمكنه أن يفرق بيننا وبين مخالفينا بتأمل هذا الفصل في أول وهلة، ويعلم أن أهل السنة نحن دونهم، وأن المبتدعة خصومنا دوننا.

وبالله التوفيق.

○○○

الفَصْلُ الثَّالِثُ

في

التدليل على أن مقالة الكُلَّابية وأضرابهم مؤدية إلى نفي القرآن أصلاً، وإلى التكذيب بالنصوص الواردة فيه والرد لصحيح الأخبار ورفع أحكام الشريعة

٩٥- لا خلاف بين المسلمين أجمع في أن القرآن كلام الله ﷻ، وأنه الكتاب المنزل بلسان عربي مبين؛ الذي له أول وآخر، وهو ذو أجزاء وأبعاض؛ وأنه شيء ينقري ويتأتى أداؤه وتلاوته.

٩٦- ثم اختلفوا بعد هذه الجملة؛ فقال أهل الحق:

هو غير مخلوق؛ لأنه صفة من صفات ذاته، وهو المتكلم به على الحقيقة، وهو موصوف بالكلام فيما لم يزل.

٩٧- وقال بعض أهل الزيغ:

هو مخلوق؛ أحدثه في غيره، وأضافه إلى نفسه.

٩٨- وقال آخرون منهم:

هو كلامه، ولا نزيد عليه، ولا نقول: إنه مخلوق، أو غير مخلوق.

٩٩- واتفق المنتمون إلى السنة بأجمعهم على:

أنه غير مخلوق؛ وأن القائل بخلقه؛ كافر.

فأكثرهم قال: إنه كافر كفرًا ينقل عن الملـة [راجع مواضع الاشتباه في المقدمة].

ومنهم من قال: هو كافر بقول غير الحق في هذه المسألة.

١٠٠- والصحيح: الأول؛ لأن من قال: إنه مخلوق صار منكرًا لصفة من صفات ذات الله ﷻ، ومنكر الصفة كمنكر الذات، فكفره كفر جحود لا غير.

١٠١- وقال أبو محمد بن كُـلَّاب، ومـن وافقـه، والأشـعري، وغيرهم:

«القرآن غير مخلوق، ومن قال بخلقه كافر؛ إلا أن الله لا يـتكلم بالعربيـة، ولا بغيرهـا مـن اللغـات، ولا يـدخل كلامـه الـنظم، والتأليف، والتعاقب، ولا يكون حرفًا، ولا صوتًا».

فقد بان بما قالوه؛ أن القرآن الذي نفوا الخلق عنه لـيس بعـربي، وليس له أول، ولا آخر!.

١٠٢- ومنكـر القـرآن العـربي، وأنـه كـلام الله؛ كـافر بإجمـاع الفقهاء.

١٠٣- ومثبت قرآن لا أول له ولا آخر؛ كافر بإجماعهم.

١٠٤- ومدعي قرآن لا لغة فيه؛ جاهل غبي عند العرب!:

١٠٥- لأن القرآن اسم لكتاب الله ﷻ العربي مختص به عند كثير من العلماء؛ ولذلك لم يهمزه غير واحد من القراء والفقهاء [فجعلوه اسم عَلَم ليس بمشتق].

وهو قول الشافعي- رحمة الله عليه- وقراءة ابن كثير، وغيره.

وقالوا: «إذا قرأ القارئ قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الإسراء: ٤٥]، همز قرأت؛ لأنه مشتق من القراءة» [أي: ولم يهمز (القُرْآن)].

وعند بقية القراء والعلماء؛ أن القرآن مهموز، وهو اسم مشتق من قرأ قراءة وقرآنًا، أو من ضم بعضه إلى بعض.

١٠٦- والعقل غير موجب لتسمية صفة لله سبحانه قرآنا بالاتفاق؛ وإنما أُخذ هذا الاسم سمعًا.

١٠٧- والسمع قوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣].

وقوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢].

وقوله تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

١٠٨- وقوله: ﴿ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴾ [يس: ٦٩].

وما لا يجوز أن يكون لغة؛ لا يكون شعرًا عند أحد.

١٠٩- فلما نفى الله ﷻ عنه ما زعمه كفار قريش: أنه شعر، وأثبته قرآنًا؛ لم تبق شبهة لذي لُبّ في أن القرآن- المختلف في حكمه

الذي أُمر الجميع بالإيمان به-؛ هو كتاب الله سبحانه العربي، الذي عُلم أوله وآخره.

١١٠- فمن زعم: أن القرآن اسم لما هو غيره وخلافه، دونه؛ بان حُمقه.

١١١- فإن أقر الأشعري، ومن وافقه، بأن القرآن هو الذي يعرفه الخلق انتقض عليه قوله:

«إن الحرف والصوت لا مدخل لهما في كلام الله ﷻ».

وقد أقر بأنه غير مخلوق.

وإذا لم يكن مخلوقًا، وكان حروفًا لا محالة؛ كان إنكارهم للحروف بعد ذلك؛ سخفًا!.

١١٢- وإن زعموا: أن القرآن غير الذي عرفه الخلق؛ كفروا.

ولم يجدوا حجة على قولهم من عقل، ولا سمع.

١١٣- وإن قالوا: إن القرآن اسم لكلام الله جملة؛ وجب أن تسمى التوراة والإنجيل والزبور والقرآن، وصحف إبراهيم وموسى أجمع قرآنًا!، ووجب أن يكون المؤمن بالتوارة من اليهود؛ مؤمنًا بالقرآن وبما فيه!.

وغير جائز أن تؤخذ منه الجزية بعد وجوب الحكم بإيمانه!.

١١٤- ثم قد أطلق الأشعري، أن هذا التسميات لم يستحقها كلام الله في الأزل؛ وإنما هي تسميات للعبارات المختلفة التي نزلت في الأزمان المتغايرة، وكل ذلك مُحْدَث، فبيَّنَ أن التوارة اسم الكتاب بالسريانية؛ وأنه مُحْدَث. وأن القرآن اسم الكتاب بالعربية؛ وأنه مُحْدَث.

فقوله : القرآن غير مخلوق مع هذا القول؛ تلاعب!.

١١٥- وقد ذكرنا في كتاب: «الإبانة» ضربًا مما ورد عن النبي ﷺ في هذا المعنى، وتكلمنا على صحيحه وغريبه.

١١٦- وأن أحدًا من الأمة- قبل خصومنا هؤلاء- ما عرف قرآنًا ينقري ولا يدخله الحرف والصوت.

١١٧- والأشعري أيضًا لم يعرف ذلك.

وإنما حمله على ما قال؛ التحير مع قلة الحيا!.

١١٨- ألا ترى أنه يقول:

«القراءة مخلوقة، والمقروء بها صفة لله ﷻ غير مخلوقة!».

والخلق بالاتفاق لا يتوصلون إلى قراءة ما ليس بحرف ولا صوت، فليس يكون مقروءًا البتة.

١١٩- فإن جاز كونه مقروءًا فهو حروف، وأصوات لا محالة.

وإن لم يجز أن يكون حروفًا؛ فمحال أن يصير مقروءًا.

وهذا ظاهر لمن هدي رشده.

١٢٠- وأما رفع أحكام الشريعة؛ فلأنها إنما ثبتت بالقرآن.

فإذا كان القرآن عند الأشعري غير هذا النظم العربي،

وأهل الحل والعقد لا يعرفون ما يقوله؛ ارتفعت أحكام الشريعة.

١٢١- ولا خلاف بين المسلمين في أن من جحد سورة من القرآن، أو آيةً منه، أو حرفًا متفقًا عليه؛ فهو كافر.

وفي هذا الإجماع تسويد وجه كل مخالف لنا.

وفيما ذكرت في هذا الفصل إشارات إذا تأملها ذو قريحة؛ جرى في الميدان قوي الجنان.

وبالله التوفيق.



الفَصْلُ الرَّابِعُ

في

إقامة البرهان على أنهم مخالفون لمقتضى العقل بأقاويل متناقضة مظهرون لخلاف ما يعتقدونه

١٢٢- وأما مخالفتهم لمقتضى العقل، ونص الكتاب؛ فقولهم:

«إن الله سبحانه أفهم موسى عليه السلام كلامه بلطيفة أدرك بها موسى أنه كلامه، بلا واسطة، والكلام قديم غير مخلوق».

١٢٣- وقال أبو بكر ابن الباقلاني:

«إن الله متكلم في الأزل، ولا يجوز أن يقال: إنه مُكلِّم في الأزل».

١٢٤- وفي هذا القول تناقض!؛ لأن الإِفهام من صفات الفعل، وأفعال الله تعالى محدثة في غيره.

فالكلام على هذا الأصل؛ مخلوق محدث.

وإذا لم يجز أن يقال: إنه مكلِّم في الأزل؛ كان التكليم فعلًا لا غير؛ فيكون الكلام مخلوقًا.

١٢٥- وأحد ما استدل به العلماء على نفي الخلق عن كلام الله سبحانه؛ قوله عز وجل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

فقالوا: «أتى بالمصدر؛ ليعلم أنه كلام من مكلِّم إلى مكلَّم».

وقال نوح بن أبي مريم في: ﴿تَكْلِيمًا﴾ يعني:

«المشافهة بين اثنين».

١٢٦ - وإن لم يكن هناك مشافهة، فالله تعالى قال لموسى عليه السلام:

﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣].

والاستماع بين الخلق لا يقع إلا إلى صوت، وهو غير الإفهام.

لأن الفهم يتأخر عن السمع.

١٢٧ - وقول الأشعري:

«إن كلام الله شيء واحد، لا يدخله التبعيض».

١٢٨ - فإذا قال: إن الله أفهم موسى كلامه.

لم يخل من أن يكون قد أفهمه كلامه مطلقًا.

فصار موسى عليه السلام عالمًا بكلام الله؛ حتى لم يبق له كلام من الأزل إلى الأبد إلا وقد فهمه!!.

وفي ذلك اشتراك مع الله في علم الغيب؛ وذلك كفر بالاتفاق.

١٢٩ - وفيه أيضًا رد لقول الله عز وجل:

﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

فبيَّن أن الرسل عليهم السلام لا يعلمون ما في نفسه عز وجل.

١٣٠ - والأشعري يقول:

«إن الكلام معنى قائم بالنفس ليس بلغة، ولا حرف».

فإذا فهمه موسى صار عالمًا بما في نفس الله!.

وذاك غير جائز بالاتفاق.

١٣١- ثم إذا لم يكن الكلام حرفًا ولا صوتًا، وكان معنى قائمًا بالنفس؛ فهو والإرادة شيء واحد!.

١٣٢- وإن قالوا:

«أفهمه ما شاء من كلامه».

رجعوا إلى التبعيض الذي يكفِّرون به أهل الحق، ويخالفون فيه نص الكتاب، حيث قال الله سبحانه:

﴿وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾ [الرعد: ٣٦]. وقال:

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥].

١٣٣- والكتاب عند السلف هو:

القرآن باتفاق المسلمين؛ كلام الله.

١٣٤- ويقولون في الظاهر للعوام:

«قد سمع موسى كلام الله على الحقيقة، وكلامه ليس بصوت».

١٣٥- والعقل لا يقتضي أن يسمع بشر مبقى على بنيته وعادته، ما ليس بصوت على الحقيقة!.

١٣٦- ويقولون:

«إن كلام الله لا يجوز وجوده بغير الله، ولا نزوله إلى محل، وهو يتلى ويقرأ، وليس بلغة، ولا حرف وتلاوة؛ بل لا وصول للخلق إليه ولا يوجد عندهم، ولا مدخل للحروف فيه».

وهذا ممتنع في العقل!.

١٣٧- واختلف قول الأشعري في كتبه في الناسخ والمنسوخ؛ فقال في بعضها :

«الناسخ والمنسوخ في كلام الله على الحقيقة».

فإذا كان كلام الله عنده شيئًا واحدًا، كان الناسخ هو المنسوخ لا فرق بينهما، ويمتنع في العقل ما يقوله البتة.

١٣٨- وقال في بعضها:

«الناسخ والمنسوخ في كتاب الله دون كلامه».

١٣٩- فَفَرَّق بين كتاب الله وكلامه، ونصوص القرآن تنطق بأن كتاب الله؛ كلامه.

ألا ترى أن الجن قالت في ما أخبر الله سبحانه عنها:

﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾[الجن:١].

وفي موضع آخر:

﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠].

فبيَّن جل جلاله أن الكتاب هو القرآن لا غير؛ بتقريره ما قالوه، وتركه النكير عليهم؛

١٤٠- لوجود الاتفاق على أن مسموع الجن في هذه القصة شيء واحد في دفعة واحدة.

وإنما أخبر الله سبحانه عنهم في غير سورة؛ فقال في بعضها: «القرآن»، وقال في غير ذلك: «الكتاب».

١٤١- والقرآن كلام الله بالاتفاق.

١٤٢- واختلف قول الأشعري أيضًا في الإعجاز؛ فقال في موضع:

«الإعجاز يتعلق بهذا النظم، وليس ذلك بكلام الله ﷻ؛ وإنما هو عبارة عنه. وأما صفة الله تعالى فلا يجوز أن يقال: إن الخلق يعجزون عنها، كما لا يجوز أن يقال: يقدرون عليها».

فجعل المعجِز غير القرآن.

١٤٣- وإجماع الأمة حاصل على أن القرآن هو المعجز للكافة.

١٤٤- فمن زعم: أنه ليس بمعجز، والمعجز غيره؛ كان رادًا لخبر الله سبحانه وخارقًا للإجماع؛ وذلك كفر.

١٤٥- وقال في غير ذلك الموضع:

«الإعجاز متعلق بكلام الله، وكلام الله شيء واحد لا سورة فيه ولا حرف».

وفي هذا القول؛ تكذيب للنص، وإحالة.

فأما التكذيب: فإن الله سبحانه قال:

﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقال: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨].

فبيَّن أن التحدي واقع إلى مثل كلامه القرآن، وإلى سورة منه.

١٤٦- فقول الأشعري:

«إن المعجز: هو الكتاب دون القرآن».

تكذيب للنص، وحيرة.

١٤٧- وقوله:

«إن المعجز: هو الكلام وليس بسورة».

تكذيب للنص أيضًا.

١٤٨- والإحالة: هي في أن التحدي واقع على الإتيان بمثل ما يُعلم ويُعقل، ولو كان بخلاف ذلك لما صح جملة؛ لأن العقل يقتضي

أن لا يُتحدى واحد على الإتيان بمثل ما لا يدري ما هو، ولا يعقل معناه.

ومثل ذلك إذا سيم به واحد كان لعبًا، وهزوًا.

والله سبحانه يتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا!.

١٤٩- وقال الأشعري:

«إن الله سبحانه يرى يوم القيامة على الحقيقة».

وأظهر الرد على من أنكرها.

١٥٠- وأفصح في بعض كتبه: «أنه يُرى بالأبصار».

وقال في موضع آخر:

«لا تختص الرؤية بالبصر، ولا تكون عن مقابلة؛ لأن ما يُرى مقابلة كان جسمًا».

١٥١- فهو إذا قال: إنه يُرى بالأبصار؛ لم يجز في العقل أن تكون الرؤية عن غير مقابلة.

وإن قال: إن الرؤية لا تختص بالبصر؛ عاد إلى قول المعتزلة.

١٥٢- وصارت الرؤية في معنى العلم الضروري.

١٥٣- وقد حُكي عن بعض متأخريهم؛ أنه قال:

«لولا الحياء من مخالفة شيوخنا؛ لقلت: إن الرؤية هي العلم لا غير».

١٥٤- وهكذا قالوا في سماع موسى عليه السلام كلام الله سبحانه؛ إنه لم يخص الأذن.

وإذا لم يخص- بزعمهم- الأذن لم يكن سماعًا؛

لأن هذه البنية مجبولة على أنها لا تسمع إلا بالأذن.

١٥٥- والمقابلة لا تقتضي التجسيم كما زعموا.

لأن المرئيات في الشاهد لا تخرج عن أن تكون جسمًا، أو عرضًا على أصلهم.

١٥٦- والله سبحانه باتفاقنا مرئي، وليس بجسم ولا عرض [راجع مواضع الاشتباه في المقدمة].

وإذا صح ذلك، جاز أن يُرى عن مقابلة، ولا يجب أن يكون جسمًا.

١٥٧- وقد نص مالك بن أنس رحمه الله، وغيره من الأئمة- رحمهم الله- على أن الله سبحانه يُرى يوم القيامة بالأبصار.

١٥٨- وزعموا:

«أن كلام الله مكتوب في المصاحف على الحقيقة وليس بحروف!».

والعقل لا يقتضي وجود مكتوب عاريًا عن الحروف.

١٥٩- وقالوا: «ينبغي أن يكون كلام الله بخلاف كلام غيره».

ثم قالوا: «كلامه وكلام غيره؛ معنى قائم بالنفس».

فرفعوا ما أوجبوه من الخلاف؛ وهذا تناقض.

١٦٠- وقالوا: «إثبات الحروف في كلام الله؛ تشبيه».

ثم قالوا: «كلام الله وكلام غيره لا حروف فيهما».

فأفصحوا بالتشبيه [حيث شبهوا كلامه بكلام غيره- تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا-].

ولو كان قولنا:

«إن الكلام لا يعرى عن الحروف»؛ تشبيهًا- مع كون الكتاب دالًا على صحة قولنا، وكذلك الأثر- وكلاّ أن يكون كذلك؛ لكان تشبيههم أفظع وأشنع؛

١٦١- فإنهم زعموا: «أن كلام الله لا حرف فيه ولا صوت، وكلام الله، ودوي النحل، وساير الخُكْل لا حرف فيه ولا صوت».

فشبهوا كلام الله بكلام الخُكْل [الخُكْل من الحيوان والطير: ما لا يسمع له صوت].

تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا!.

١٦٢- وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفًا.

وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف [إلا ما تعرفه العرب من كلامها؛ كما سيأتي]

١٦٣- فقول المتكلمين في نفي الصفات، أو إثباتها بمجرد العقل، أو حملها على تأويل مخالف للظاهر؛ ضلال.

١٦٤- ولا يجوز أن يوصف الله سبحانه؛ إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ.

وذلك إذا ثبت الحديث، ولم يبق شبهة في صحته [ويكتفى بتصحيح الأئمة أهل الصنعة له، واحتجاجهم به، أو حَدَّث به العلماء أهل الحق دون نكير].

١٦٥- فأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها باتفاق العلماء للأثر.

١٦٦- ومخالفة الأشعري، وأضرابه للعقليات، ومناقضتهم؛ تكثر.

ولعل الله سبحانه يسهل لنا جمع ذلك في كتاب مفردٍ بمنِّه.

وإنما أشرنا ههنا إلى يسير منه.

وفيه مقنع- إن شاء الله تعالى-.

١٦٧- وأما تظاهرهم بخلاف ما يعتقدونه- كفعل الزنادقة-؛ ففي إثباتهم أن الله سبحانه استوى على العرش.

١٦٨- ومن عَقْدهم: «أن الله سبحانه لا يجوز أن يوصف بأنه في سماء ولا في أرض، ولا على عرش ولا فوق».

١٦٩- وقد ذكر ابن الباقلاني:

«أن الاستواء فعل له؛ أحدثه في العرش».

وهذا مخالف لقول علماء الأمة.

١٧٠- وقد سئل مالك بن أنس- رحمة الله عليه- عن هذه المسألة؛ فأجاب بأن :

«الاستواء غير مجهول، والكيفية غير معقولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

قال الله سبحانه:

﴿ **يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** ﴾ [النحل:٥٠].

وقال: ﴿ **يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ** ﴾ [السجدة: ٥].

وقال: ﴿ **إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ** ﴾ [فاطر:١٠].

وقال: ﴿ **مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ** ﴾ [المعارج: ٣-٤].

وقال: ﴿ **ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ** ﴾ [الملك: ١٦]، والآية التي بعدها.

١٧١- وقال النبي ﷺ: «**ما بين سماء إلى سماء مسيرة كذا- حتى ذكر سبع سماوات- وفوق ذلك بحر ما بين أعلاه وأسفله مثل ما بين سماء إلى سماء، وفوق ذلك ثمانية أوعال كواهلهم تحت عرش الرحمن، وأقدامهم تحت الأرض السابعة السفلى، وفوق ذلك العرش والله سبحانه فوق ذلك**» [أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي].

أخرجه أبو داود في كتاب: «السنن» عن أبي هريرة، وجبير بن مطعم، وغيرهما عن النبي ﷺ بهذا المعنى، والطرق مقبولة محفوظة.

وروي عن عبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وأنس بن مالك، وغيرهم ﭫ مثل ذلك موقوفًا.

١٧٢- ونص أحمد بن حنبل- رحمة الله عليه- على:

أن الله تعالى بذاته فوق العرش، وعلمه بكل مكان.

وروى ذلك هو وغيره، عن عبدالله بن نافع، عن مالك بن أنس- رحمة الله عليه- وقد رواه غير واحد مع ابن نافع، عن مالك ابن أنس.

وكذلك رواه الثقات، عن سفيان بن سعيد الثوري.

وروي نحوه عن الأوزاعي؛ وهؤلاء أئمة الآفاق.

١٧٣- واعتقاد أهل الحق؛ أن الله سبحانه فوق العرش بذاته من غير **مماسة** [راجع مواضع الاشتباه في المقدمة].

وأن الكرامية ومن تابعهم على قول المماسة؛ ضُلَّال.

١٧٤- وقد أقر الأشعري بحديث النزول، ثم قال:

«النزول فعل له؛ يحدثه في السماء».

١٧٥- وقال بعض أصحابه: «المراد به؛ نزول أمره».

ونزول الأمر- عندهم-؛ **لا يصح** [لأن كلامه عندهم قائم بذاته].

١٧٦- وعند أهل الحق: «الذات» [أي: النزول بذاته سبحانه]؛ بلا كيفية.

١٧٧- وزعم الأشعري:

«أن الله سبحانه غير ممازج للخلق، وغير مباين لهم، والأمكنة غير خالية منه، وغير ممتلية به».

وهذا كلام مُسَفَّهٌ لا معنى تحته!. وتحقيقه؛ النفي بعد الإثبات.

١٧٨- وبعض أصحابه وافق المعتزلة وسائر الجهمية في قولهم:

«إن الله بذاته في كل مكان» [راجع مواضع الاشتباه في المقدمة].

١٧٩- وذُكر عن بشر المريسي؛ أنه قيل له:

فهو في جوف حمارك؟!. فقال: «نعم».

ومن قال هذا؛ فهو كافر، والله سبحانه متعالٍ عما قالوه!.

١٨٠- وعند أهل الحق:

«أن الله سبحانه مباين لخلقه بذاته، فوق العرش بلا كيفية، بحيث لا مكان» [راجع مواضع الاشتباه في المقدمة].

١٨١- وقد ثبت الحديث الذي في موطأ مالك بن أنس رحمه الله وفي غيره من كتب العلماء؛ أن النبي ﷺ قال للجارية التي أراد عتقها مَن عليه عتق رقبة مؤمنة:

«**أين الله؟**» قالت: في السماء.

فقال: «**من أنا؟**». قالت: رسول الله.

قال: «**اعتقها؛ فإنها مؤمنة**» [أخرجه مسلم، وأحمد، وأبو داود].

١٨٢- وعند الأشعري:

«أن من اعتقد أن الله بذاته في السماء؛ فهو كافر».

١٨٣- وإن زمانًا يقبل فيه قول من يرد على الله سبحانه وعلى الرسول ﷺ ويخالف العقل، ويُعد مع ذلك إمامًا؛ لزمان صعب.

والله المستعان!.

١٨٤- ولقد قال الأوس بن حارثة بن ثعلبة عند موته قصيدة، يوصي فيها إلى ابنه مالك، وذلك قبل الإسلام، منها:

فإن تكن الأيام أبلين أعظمي   وشيبن رأسي والمشيب مع العمر
فإن لنا ربًا علا فوق عرشه   عليمًا بما نأتي من الخير والشر

١٨٥- وقال غيره قبل الإسلام:

وأن العرش فوق الماء طافٍ   وفوق العرش رب العالمينا

١٨٦- وقيل: إن عبدالله بن رواحة قاله في الإسلام؛ وهو صحابي. ومثله في الشعر وكلام العرب قديمًا كثير.

١٨٧- وليس في قولنا: إن الله سبحانه فوق العرش؛ تحديد!.

١٨٨- وإنما التحديد يقع للمحدثات، فمِنْ العرش إلى ما تحت الثرى؛ محدود.

١٨٩- والله سبحانه فوق ذلك بحيث لا مكان، ولا حد؛ لاتفاقنا أن الله سبحانه كان ولا مكان. ثم خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان [راجع مواضع الاشتباه في المقدمة].

١٩٠- وقد ذكر الله سبحانه في القرآن ما يشفي الغليل:

وهو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٥-٦].

١٩١- فخص العرش بالاستواء.

وذكر ملكه لسائر الأشياء.

فعلم أن المراد به غير الاستيلاء.

١٩٢- وإنما يقول بالتحديد من يزعم: أنه سبحانه بكل مكان.

وقد عُلم أن الأمكنة محدودة.

فإذا كان فيها بزعمهم؛ كان محدودًا.

وعندنا أنه مباين للأمكنة، ومَن حَلَّها، وفوق كل مُحْدث.

فلا تحديد في قولنا؛ وهو ظاهرٌ لا خفاء به.

○○○

الفصل الخامس

في

بيان أن فرق اللفظية والأشعرية موافقون للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول وزائدون عليهم في القبح وفساد القول في بعضها

١٩٣- أما موافقتهم للمعتزلة؛ فإن المعتزلة قالت:

«لا تجوز رؤية الله تعالى بالأبصار، وإنه ليس بمرئي».

١٩٤- وقال الأشعري:

«هو مرئي، ولا يُرى بالأبصار عن مقابلة».

فأظهر خلافهم؛ وهو موافق لهم.

١٩٥- وقالت المعتزلة:

«لا يجوز أن توصف ذات الله بالكلام، ولا كلام إلا ما هو حرف وصوت».

١٩٦- وقال الأشعري:

«يجب وصف ذاته سبحانه بالكلام، وليس ذلك بحرف ولا صوت».

فنفى ما نفته المعتزلة، وأثبت ما لا يعقل.

فهو مظهر خلافهم، موافق لهم في الأصل.

١٩٧- «وأنكرت حديث المعراج».

١٩٨- وقال الأشعري:

«إنه ثابت»، ثم قال: «الله لا يجوز أن يوصف أنه فوق».

فكذب بها في حديث المعراج.

فصار موافقًا لهم مع إظهاره الخلاف.

١٩٩- وقالت المعتزلة:

«السور والآي مخلوقة، وهي قرآن معجز».

٢٠٠- وقال الأشعري:

«القرآن كلام الله سبحانه، والسور والآي ليست بكلام الله سبحانه وإنما هي عبارة عنه، وهي مخلوقة».

فوافقهم في القول بخلقها، وزاد عليهم بأنها ليست بقرآن، ولا كلام لله سبحانه.

٢٠١- فإن زعموا: أنهم يقرون بأنها قرآن.

قيل لهم: إنما يقرون بذلك على وجه المجاز.

٢٠٢- فإن مِن مذهبهم؛ أن القرآن غير مخلوق، وأن الحروف مخلوقة.

٢٠٣- والسور حروف بالاتفاق، من أنكر ذلك؛ لم يخاطب، وإذا كانت حروفًا مخلوقة لم يجز أن يكون قرآنًا غير مخلوق.

٢٠٤- وقالت المعتزلة:

«الزنا والسرقة، وأخذ أموال الناس بغير حق، وما شاكل ذلك؛ حرامٌ، وهو قبيح في العقل قبل التحريم».

٢٠٥- وقال الأشعري:

«العقل لا يقتضي حُسن شيء ولا قُبحه؛ وإنما عُرف القبيح والحسن بالسمع، ولولا السمع ما عرف قبح شيء ولا حسنه».

٢٠٦- ثم زعم: «أن معرفة الله سبحانه واجبة في العقل قبل ورود السمع، وأن تارك النظر فيها مع التمكن منه؛ مستحق للعقوبة».

والنص إنما دل على ترك عقوبته، لا على أنه مستحق لها.

٢٠٧- فإن قال: إن معرفة الله وجبت، ولم يُعلم حسنها، واستحق تارك النظر فيها اللوم؛ كان متلاعبًا.

وإن قال: إنها حَسَنة؛ فقد أقر بأن العقل يقتضي معرفة الحَسن والقبيح.

٢٠٨- وإنما ضاق به النفس لما قالت له المعتزلة:

«الظلم قبيح في العقل، وإذا أراد الله شيئًا ثم عذب عليه؛ كان ظلمًا».

٢٠٩- فركب الطريقة الشنعاء في أن لا حُسن في العقل ولا قبح.

٢١٠- وكان الأمر أيسر في رد ما قالوه من هذا؛ لأن موضوع اسم الظلم؛ لوضع الشيء في غير موضعه، وأخذ ما ليس للآخذ أخذه.

٢١١- والله خالق الأشياء ومالكها، ومدبرها، وليس لأحد أن يعترض عليه فيما يصنع فيها، ولا يضع الشيء إلا فيما جعله موضعًا له، ولا يأخذ شيئًا إلا وهو أولى به.

٢١٢- ولا يتصور معنى الظلم في أفعاله، وقد قال الله سبحانه: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

٢١٣- ولقد حكى محمد بن عبدالله المالكي المغربي؛ وكان فقيهًا صالحًا، عن الشيخ أبي سعيد البَرقي؛ وهو من شيوخ فقهاء المالكيين- بِبَرقة- عن أستاذه خَلَف المُعلِّم؛ وكان من فقهاء المالكيين أيضًا أنه قال:

«أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة؛ فرجع عن الفروع وثبت على الأصول».

وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره.

ففي هذا القدر كفاية.

ولعل غير هذه الرسالة تأتي على شرح موافقته لهم؛ فتقفوا عليه- إن شاء الله تعالى-.



الفَصْلُ السَّادِسُ

في

إيراد الحجة على أن الكلام لن يعرى عن حرف وصوت البتة، وأن ما عَري عنهما لم يكن كلامًا في الحقيقة، وإن سمي في وقت بذلك؛ تجوزًا واتساعًا. وتحقيق جواز وجود الحرف والصوت من غير آلة وأداة وهواء منخرق. وبيان قول السلف وإفصاحهم بذكر الحرف والصوت أو ما دل عليهما

٢١٤- ينبغي أن ينظر في كتب من درج، وأخبار من سلف؛ هل قال أحد منهم: إن الحروف المتسقة التي يتأتى سماعها وفهمها ليست بكلام الله سبحانه على الحقيقة؟

وأن الكلام غيرها ومخالف لها؟

وأنه معنى لا يدرى ما هو، غير محتمل شرحًا وتفسيرًا؟

٢١٥- فإن جاء ذلك عن أحد من الأوائل والسلف، وأهل النحل قبل مخالفينا الكُلَّابية والأشعرية؛ عُذروا في موافقتهم إياه [هذا على سبيل التنزل فقط].

٢١٦- وإن لم يرد ذلك عمن سلف من القرون والأمم، ولا نطق به كتاب منزل، ولا فاه به نبي مرسل، ولا اقتضاه عقل.

عُلم جهلُ مخالفينا وابتداعُهم.

٢١٧- ولن يقدر أحد- في علمي- على إيراد ذلك عن الأوائل، ولا اتخاذه دينًا في أثر أو عقل.

٢١٨- وكل ما يتعلق به مخالفونا في هذا الفصل؛ فمن المجاز، أو بُنيات الطرق.

والعقل والسمع معًا؛ يؤيدان ما نقوله.

وبه ينطق الكتاب، والأثر، وثبت العرف به.

٢١٩- فأما تعلقهم ببيت الأخطل؛ فإن معنى قوله:

«إن البيان من الفؤاد...».

هو: أن المرء إنما يُرَوِّي في نفسه أولًا ما يريد أن يتكلم به.

٢٢٠- فالموجب للبيان هو الذي انطوى عليه القلب.

وحقيقة الكلام هو النطق به، المسموع لا غير.

٢٢١- والذي قاله الأخطل؛ إنما يكون في أوقات مخصوصة لآحاد من الناس.

والغالب من أحوالهم؛ الكلام على الهاجس بما لم يُزَوِّروه في أنفسهم، ولم يهموا به.

٢٢٢- ولو كان حقيقة الكلام ما يتعلق بالفؤاد دون النطق؛ لكان كل ذي فؤاد ناطقًا متكلمًا في حال سكوته، ووجود الآفة به؛ كالأخرس والطفل والنائم.

٢٢٣- ولا خلاف بين العقلاء في أن الطفل الرضيع أول ما يولد غير متكلم. وأن الأخرس والساكت؛ ليسا بمتكلمين، وكذلك النائم في الغالب.

٢٢٤- وقد دل القرآن على أن الكلام هو النطق، وذلك قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. والإنصات عند العرب؛ ترك النطق.

٢٢٥- وقال النبي ﷺ: «**رحم الله من تكلم فغنم، أو سكت فسلم**» [أخرجه البيهقي في «الشعب»، وابن أبي الدنيا في «الصمت»].

٢٢٦- فعلم بذلك أن السكوت والكلام؛ لا يجتمعان في الوقت الواحد، في محل واحد.

٢٢٧- ولا خلاف بين صدور علماء المسلمين في أن من قال في نفسه: «عبدي حر» من غير أن ينطق بذلك؛ لم يعتق عبده.

٢٢٨- ولو قال: «عبدي حر» نطقًا، ثم قال: لم أنوِ بها قلتُ عتقه؛ حُكم بعتق العبد ولم يلتفت إلى نيته.

٢٢٩- ولو قال إنسان في نفسه: «أم فلان زانية» أو «فلان زان» ولم ينطق بذلك؛ لم يلزمه حد القذف.

٢٣٠- وإن نطق بذلك وقال: ما في نفسي شيء مما قلته؛ حُـدَّ، ولم يلتفت إلى ما في نفسه.

٢٣١- وغير جائز عند ذوي التحصيل؛ تعلق الأحكام بالمجاز دون الحقيقة فيها.

٢٣٢- فلما وجدنا أحكام الشريعة المتعلقة بالكلام، منوطة بالنطق الذي هو حرف وصوت، دون ما في النفس؛ علمنا أن حقيقة الكلام هي الحرف والصوت.

٢٣٣- ولو حلف امرؤٌ أن لا يتكلم ساعة من النهار، فأقام في تلك الساعة يحدِّث نفسه بأشياء، ولا ينطق بها؛ كان بارًا غير حانث.

ولو كان الكلام هو ما في النفس؛ حنث في أول ما يحدِّث به نفسه.

٢٣٤- فإن قيل: الأيمان إنما تعلق بالعرف؛ فلذلك لم يحنث إذا لم ينطق.

قيل: هذا أعظم الحجج عليكم؛ لأنكم أُلجئتم إلى الإقرار بأن عرف الناس كافة هو: أن حقيقة الكلام هي النطق الذي لا يعرى عن حرف وصوت، دون ما في النفس.

٢٣٥- ولو كان الكلام من الفؤاد على ما زعموا، لم يجز أن يوصف الله سبحانه بالكلام أصلًا؛ لأنه ليس بذي فؤاد.

تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا!.

٢٣٦- والأخطل؛ نصراني إسلامي [أي: عاش في عصور الإسلام].

وهو ومن تقدمه من شعراء الجاهلية؛ إنما نحتج بقولهم في موضوعات لغة العرب.

٢٣٧- ومعرفة الكلام، ما هو؟ مما يشترك فيه العرب، وسائر الناس.

٢٣٨- ولا يُحتج فيه ببيت نادر مع ظهور فساده.

٢٣٩- وأما احتجاجهم بقوله سبحانه:

﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]؛

فينقلب عليهم؛ لأن القول لمّا كان في الحقيقة هو الحروف المتسقة المسموعة، والذي من المنافقين بخلاف ذلك بيّن الله سبحانه؛ أنهم قالوه «في أنفسهم».

٢٤٠- ونحن لا ننكر تجويز العرب وسائر العقلاء؛ أن يقال: قلت في نفسي، وحدثت نفسي.

وإنما نقول: إن ذلك تجوز واتساع، وليس بحقيقة الكلام؛ لما ذكرناه أولًا من تعلق الأحكام بما هو حروف دون ما في النفس.

٢٤١- وأما تعلقهم بقوله جل جلاله: ﴿فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ۚ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [يوسف: ٧٧]؛

فمثل الأول. والقول في النفس مجاز؛ وإنما سمي بذلك؛ لأنه يصير في ثاني الحال قولًا.

٢٤٢- والعرب تسمي الشيء باسم الشيء؛ إذا كان قريبًا منه أو كان منه بسبب.

وقد ذكرنا قول الأوائل، والعرب قبل هذا، وأن الكلام هو الحروف المتسقة والأصوات المتقطعة، والاسم والفعل والحرف الجاي لمعنى.

٢٤٣- وقد نهى النبي ﷺ عن: «**صوم الصمت**» [أخرجه أبو داود ولفظه: «لا يُتْم بعد احتلام ولا صمات يوم إلى الليل»، والعقيلي في «الضعفاء»].

وإذا كان الصامت متكلمًا في حال صمته؛ فلا معنى للنهي.

٢٤٤- ومن قول الحكماء:

«لئن كان الكلام من فضة، فإن السكوت من ذهب».

٢٤٥- ففضل السكوت على الكلام؛ لاقتران السلامة به.

فإن النبي ﷺ قال: «**من صمت نجا**» [أخرجه أحمد، والترمذي].

والشاعر قال:

ما إن ندمت على سكوتٍ مرة ولقد ندمت على الكلام مرارًا

٢٤٦- والذي يقول في نفسه من غير أن ينطق به؛ ساكت عند الخلق كافة، ولا يقع التفاضل بينه وبين السكوت.

وإنما يقع ذلك بين النطق بالحروف والأصوات، والسكوت عنه.

٢٤٧- وقال عمر بن الخطاب ﷺ في حديث السقيفة:

«وكنت زوّرت في نفسي مقالة؛ أردت أن أقوم بها بين يدي أبي بكر».

فبيَّن أنه لم يقم بها في حال تزويره.

٢٤٨- والتزوير في هذا الموضع هو:

أن يُروِّي المرء في نفسه أولًا ما يجب أن يتكلم به، ويصلحه ويتأمله إن قيل به؛ حتى يُتصور كالمقول، ثم ينطق به.

وهذا شأن ذوي التحصيل؛ خيفة منهم من وقوع الزلل مع العجلة.

٢٤٩- وقال النبي ﷺ: «**إن الله تجاوز لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها؛ ما لم تكلم، أو تعمل به**» [متفق عليه].

وهو حديث صحيح مشهور، وقد تلقته الأمة بالقبول، وعلقوا به كثيرًا من الأحكام.

٢٥٠- وقد أخرج النبي ﷺ حديث النفس عن أن يكون كلامًا في الحقيقة بقوله: «**ما لم تكلم به**».

فبيَّن أن من حدث نفسه بالشيء؛ غير متكلم به في تلك الحالة وغير مؤاخذ بما كان منه.

٢٥١- وقال اليزيدي في كتابه: «ما اتفق لفظه، واختلف معناه من لغات العرب»:

«الحرف هو: الواحد من حروف الكلام، والحرف: حرف البئر، وحرف الرغيف، وحرف كل شيء: جانبه، والحرف: الشك؛ فسروا قوله ﷻ: ﴿عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]؛ على شك، والحرف: الناقة الضامرة التي قد نحلت».

٢٥٢- فبيَّن أن الكلام عند العرب؛ هو الحروف لا غير.

٢٥٣- واليهود، والنصارى؛ مقرون بأن لله كلامًا.

ومختلفون في نفي الخلق عنه وإثباته؛ كاختلاف المسلمين.

ومجمعون على أن الكلام لا يكون؛ إلا حرفًا وصوتًا.

٢٥٤- فإن قال قائل: إن أكثر ما ذكرت في هذا الفصل مما يتعلق بالشاهد، والله تعالى بخلاف المشاهدات. فوجب أن لا يكون كلامه حرفًا وصوتًا؛ إلا أن يأتي نص من الكتاب، أو إجماع من الأمة، أو خبر من أخبار التواتر بأن كلام الله سبحانه حرف وصوت.

٢٥٥- قيل له: الواجب؛ أن يعلم أن الله تعالى إذا وصف نفسه بصفة هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يبيِّن سبحانه أنها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسرها النبي ﷺ لمّا أداها بتفسير يخالف الظاهر، فهي على ما يعقلونه ويتعارفونه.

٢٥٦- والذي يوضح ذلك: هو أن الله سبحانه قد أثبت لذاته علمًا، ونطق بذلك كتابه؛ فقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦].

وكان المعقول من العلم عند المخاطبين به؛ أنه إدراك المعلوم على ما هو به، فكان علم الله سبحانه إدراك المعلوم على ما هو به، وعلم المحدث أيضًا؛ إدراك المعلوم على ما هو به.

٢٥٧- وكذلك لما أثبت لنفسه السمع والبصر بدلالة النص حيث قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

وقال النبي ﷺ في ذكر الحجب: «**ما أدركه بصره**» [أخرجه الطبراني في «الأوسط»، ومسلم بلفظ «ما انتهى إليه بصره من خلقه»].

وقالت عائشة رضي الله عنها:

«يا سبحان الله! من وسع سمعه الأصوات».

٢٥٨- وكان المعقول أن السمع: هو إدراك المسموعات على ما هي به. والبصر: هو إدراك كل ما يُبْصَر على ما هو به.

٢٥٩- كان سمعه سبحانه إدراك المسموع، وبصرُه إدراك ما يبصَر به، وكذلك سمع المحدث، وبصره.

٢٦٠- ومع ذلك فليس مثل علمه علم، ولا مثل سمعه وبصره سمع ولا بصر؛ لأن علمه صفة لازمة لذاته سبحانه في الأزل.

٢٦١- لا يدخل عليه السهو، ولا يجوز منه الجهل، ولا النسيان.

٢٦٢- وعلم المحدث؛ عرض مكتسب يوجد وقتًا، ويعدم وقتًا.

٢٦٣- وكذلك السمع والبصر ليسا من الله تعالى بجارحتين.

وهما من المحدث جارحتان.

٢٦٤- وهذه القضية توجب أن يكون كلامه؛ حرفًا وصوتًا.

وكذلك كلام المحدث.

إلا أن كلامه معجز، ولا انتهاء له، وأزلي.

وكلام المحدث غير معجز، وهو متناهٍ، وعَرَض، لم يكن في وقت ولا يكون في وقت [أي: مسبوق بعدم، وملحوق بعدم].

٢٦٥- وكلامه سبحانه بلا أداة ولا آلة ولا جارحة.

وكلام المحدث لا يوجد إلا عن أداة وآلة وجارحة في المعتاد.

٢٦٦- وقول الأشعري: «لما كان سمعه بلا انخراق وجب أن يكون كلامه بلا حرف ولا صوت».

مغالطة، وبناؤه لا يقتضي ما قاله [أي: بناء كلامه المنطقي].

وإنما يقتضي: أن سمعه لما كان بلا انخراق؛ وجب أن يكون كلامه من غير لسان وشفتين وحنك.

٢٦٧- ولو قال ذلك؛ لاستمر ولم يقع فيه خلاف؛ وإنما موّه وغالط، ويَمُرُّ ذلك على من قصر علمه [لاستمر أي: لاطّرد].

فهذا الذي ذكرناه من طريق العقل الذي يدعون؛ أنه الحجة القاطعة.

٢٦٨- وأما على طريقتنا؛ فالله سبحانه قد بيَّن في كتابه ما كلامه؟ وبيَّن ذلك رسوله ﷺ، واعترف به الصدر الأول، والسلف الصالح- رحمهم الله- وآمنوا به:

٢٦٩- فقال الله سبحانه: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وقال: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزمل: ٢٠].

وقال: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وما سمع مستجير قط كلامًا إلا ذا حروف وأصوات، ولا قرأ قارئ البتة إلا ذلك.

فلما سمى سبحانه هذا القرآن العربي الفصل كلامه؛ عُلم أن كلامه؛ حروف.

٢٧٠- كيف! وقد أكد ذلك بذكر الحروف المقطعة في أوائل السور منه مثل: «الم»، و«الر»، و«كهيعص»، و«طه»، و«حم»، و«يس»، و«ص»، و«ق»، و«ن».

٢٧١- فمن زعم: أنها ليست من القرآن؛ فهو كافر.

٢٧٢- ومن زعم: أنها من القرآن، والقرآن ليس بكلام الله؛ فهو كافر.

٢٧٣- ومن زعم: أنها عبارة عن الكلام الذي لا حروف فيه، قيل له: هذا جهل وغباء؛ لأن الكلام الذي تزعمه ليس يعرفه سواك، ولا يدري ما هو غيرك، وأنت أيضًا لا تدريه، وإنما تتخبط فيه.

٢٧٤- ثم لو كان قولك صحيحًا؛ لوجب أن تكون العبارة عنه مفهومة المعنى بالاتفاق؛ لأن موضوع العبارة: التفسير؛ ليُفهم ما أشكل من ظاهر الكلام.

٢٧٥- فإذا كان الكلام شيئًا واحدًا لا يُدرى ما تفسيره! وكانت العبارة عنه حروفًا كثيرة الاختلاف في معانيها، ولم يُتفق على معنى منها؛ لم تُفِد العبارة شيئًا.

٢٧٦- والنبي ﷺ يقول:

«**من قرأ سورة الإخلاص**» [أخرجه أحمد، والبخاري، ومسلم].

و«**من قرأ آية الكرسي**» [أخرجه الترمذي].

و«**من قرأ حرفًا من القرآن**» [أخرجه الترمذي].

فبيَّن أن القرآن؛ سور وآي وحروف.

٢٧٧- ويقول: «**من حلف بسورة البقرة؛ لزمه في كل آية كفارة**» [أخرجه عبدالرزاق، والبيهقي]، وروي: «**في كل حرف**» [أخرجه عبدالرزاق].

٢٧٨- وأفتى بذلك غير واحد من الصحابة- رضوان الله عليهم- منهم عبدالله بن مسعود، وأبو هريرة رضي الله عنهما.

٢٧٩- وأظهر مما ذكرنا ويبيِّن خزي مخالفنا فيه؛ قول الله سبحانه: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾ [النحل: ٤٠].

٢٨٠- و﴿**كُن**﴾ حرفان ولا يخلو الأمر من أحد وجهين:

إما أن يكون المراد بقوله: ﴿**كُن**﴾ التكوين؛ كما قالت المعتزلة.

أو يكون المراد به ظاهره وأن الله تعالى إذا أراد إنجاز شيء؛ قال له ﴿**كُن**﴾ على الحقيقة؛ فيكون.

٢٨١- وقد اتفق الأشعري معنا على أنه على ظاهره لا بمعنى التكوين؛ واستدل على نفي الخلق عن القرآن؛ لما رد على المعتزلة بقوله: ﴿**كُن**﴾، فإن ثبت على أنه على ظاهره؛ فهو حرفان وانتقض

مذهبه، وإن قال: إنه ليس بحرف البتة؛ صار بمعنى التكوين، ولم يبق بينه وبين المعتزلة فرق.

٢٨٢- وأيضًا، فلو كان الكلام غير حرف، وكانت الحروف عبارة عنه لم يكن بد من أن يحكم لتلك العبارة بحكم:

إما أن يكون الله أحدثها في صدر أو لوح.

أو أنطق بها بعض عبيده؛ فتكون منسوبة إليه؛

٢٨٣- فيلزم الأشعري، أو من قال بقوله، أن يفصح بما عنده في السور والآي والحروف؛ أهي عبارة جبريل، أم عبارة محمد عليهما السلام ؟!.

٢٨٤- ثم يلزمه أيضًا؛ أن يوسع على الخلق في العدول عن ألفاظها إلى غير تلك الألفاظ مما يؤدي معناها، كما وسع عليهم في التفسير والمعاني.

٢٨٥- وأن يجيز لهم القراءة في الصلاة بأي لغة أرادوا، إذا أدوا معنى ما في السور؛ لأن التضييق إنما وقع لكون السور كلام الله.

فأما من قال: إنها ليست كلام الله البتة، فلا معنى لتضييقه!.

٢٨٦- والإجماع حاصل من الفقهاء على أن الصلاة لا تجزئ إلا بقراءة هذا النظم على ما هو به، إلا ما كان من أبي حنيفة؛ فإنه قال: «تجوز القراءة بالفارسية».

٢٨٧- وقد سألت القاضي أبا جعفر النسفي عن هذه المسألة، فحكى عن أبي بكر الرازي؛ أنها تجوز عند أبي حنيفة إن سميت الفارسية قرآنًا. قال أبو جعفر: فالكلام يرجع إلى ارتفاع الخُلْف [أي لو ارتفع الخلاف في تسمية القرآن بالفارسية قرآنًا لجازت عندهم وإلا فلا].

٢٨٨- وسألت أبا محمد عبدالله بن الحسين الناصحي قاضي قضاة خراسان عنها؛ فقال:

«إنما تجوز القراءة بالفارسية إذا وافقت النظم والبلاغة».

وذلك متعذر.

٢٨٩- ثم عند أبي حنيفة لا يجوز أن يُقرأ بالعربية بغير ألفاظه.

ومقتضى مذهب الأشعري؛ جواز ذلك.

٢٩٠- وإذا أفصح بأنها عبارة محمد ﷺ وافق الوليد بن المغيرة لما قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥].

٢٩١- ونحن نقول هو كلام الله تعالى؛ لقوله سبحانه:

﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

٢٩٢- فمن لم يميز بين المقالتين كان كمن حُشَّ له [أي: كالبهائم آكلة الحشيش]؛ فهذا في الحروف.

٢٩٣- وأما الصوت:

فقد زعموا: أنه لا يخرج إلا من هواء بين جرمين.

وذلك لا يجوز وجوده في ذات الله تعالى.

٢٩٤- والذي قالوه باطل من وجوه:

ألا ترى أن النبي ﷺ ذكر سلام الحجر عليه، وعَلِم تسبيح الحصى في يده، وتسبيح الطعام بين يديه، وحنين الجذع عند مفارقته إياه؛ وما جاء لشيء من ذلك هواء منخرق بين جرمين.

٢٩٥- وقد أقر الأشعري أن السماوات والأرض ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، حقيقة لا مجازًا.

٢٩٦- ولا خلاف بين العقلاء- في علمي- أن الله سبحانه قادر على أن ينطق الحجر الأصم على ما هو به [أي: وهو على خِلقته].

٢٩٧- وقال الأشعري: «بعد أن يجعل فيه روحًا».

والناس كلهم؛ مخالفون له فيما قال.

٢٩٨- وإذا وصف بالقدرة على إنطاق الحجر الأصم على ما هو به؛ بطل قول من زعم:

إن وجود الصوت غير جائز إلا من هواء منخرق بين جرمين.

٢٩٩- ثم لو كان الأمر على ما زعموا؛ لم يجز أن يوصف الله سبحانه بما يخالف الشاهد.

٣٠٠- ألا ترى أن الله سبحانه بالاتفاق: واحد، حي، قادر، عالم، سميع، بصير، قوي، مريد، فاعل، وليس بجسم ولا في معناه.

وفي الشاهد، لا يجوز وجود حي، عالم، قادر، سميع، بصير، إلا جسمًا.

٣٠١- وإذا صح ما ذكرناه؛ لم يضرنا قول من زعم: إن الصوت في الشاهد لا يوجد إلا من هواء منخرق بين جرمين.

كيف وقد بينّا بطلان دعواه قبل هذا.

٣٠٢- وقبل كل شيء، ينبغي أن يعلم اعتمادنا في المعتقدات أجمع على السمع.

فإذا ورد السمع بشيء؛ قلنا به، ولم نلتفت إلى شبهة يدعيها مخالف.

٣٠٣- وقد ورد السمع بذكر الصوت من قِبَل الله تعالى، ومن قِبَل أنبيائه عليهم السلام ومن قِبَل الأئمة والعلماء بعدهم:

٣٠٤- قال الله سبحانه لموسى عليه السلام: ﴿ **فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ** ﴾ [طه: ١٣]، وكان يكلمه من وراء حجاب، لا ترجمان بينهما.

واستماع البشر في الحقيقة لا يقع إلا للصوت.

٣٠٥- ومن زعم: إن غير الصوت يجوز في المعقول أن يسمعه من كان على هذه البنية التي نحن عليها؛ احتاج إلى دليل.

٣٠٦- وقد روى الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، عن حزين بن جابر، عن كعب؛ أنه قال:

«لما كلم الله موسى ﷺ كلمه بالألسنة كلها، قبل لسانه؛ فطفق موسى يقول: والله يا رب! ما أفقه هذا؛ حتى كلمه بلسانه؛ آخر الألسنة، بمثل صوته». وذكر الحديث.

٣٠٧- وهذا محفوظ عن الزهري رواه عنه ابن أبي عتيق، والزبيدي، ومعمر، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة.

وهؤلاء كلهم أئمة ولم ينكره واحد منهم.

٣٠٨- وقوله: «بمثل صوته» معناه: أن موسى ﷺ حسبه مثل صوته في تمكنه من سماعه وثباته عنده، ويوضح صحة هذا المعنى؛ آخر الحديث؛ فإنه قال:

«لو كلمتك يا موسى! بكلامي لم تك شيئًا ولم تستقم له».

٣٠٩- وروي عن وهب بن منبه؛ أنه قال:

«لما سمع موسى ﷺ كلام الله -تعالى- أنس بالصوت؛ فقال: يارب! أسمع صوتك، ولا أرى مكانك؛ فأين أنت؟ فقال الله سبحانه: أنا فوقك، وعن يمينك، وعن شمالك، وأمامك، وخلفك، ومحيط بك». وذكر الحديث.

٣١٠- وروى أبو الحويرث:

«أن قوم موسى ﷺ كانوا ينظرون إلى أذنه؛ فقال ﷺ: ما لكم تنظرون إلى أذني؟! فقالوا: أذن سمعت كلام الله سبحانه».

٣١١- وروى همام بن يحيى، عن القاسم بن عبدالواحد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبدالله، عن عبدالله بن أُنيس، عن النبي ﷺ؛ أنه قال:

«**يحشر الله الناس يوم القيامة عراة حفاة بهـمًا؛ فينـاديهم بـصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قَرُب؛ أنا الملك، أنا الديان**» وذكر الحديث [أخرجه أحمد، والبخاري في «الأدب المفرد» وفي «خلق أفعال العباد»].

٣١٢- رواه عن همام، يزيد بن هارون، وأبو الوليد الطيالسي، وجماعة من الأئمة؛ واستشهد به البخاري في كتابه: «الصحيح».

٣١٣- وروى عطية بن سعد، وأبو صالح السَّمان، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في ذكر إسرافيل:

«**أنه قد التقم القرن بفيه، وحنى جبهته، وأصغى سمعه تحت العرش، ينتظر متى يؤمر؛ فينفخ**» [أخرجه أحمد، والترمذي وقال: حديث حسن].

٣١٤- والنفخة الآخرة التي للبعث، قد نطقت الأخبار بأنها تكون ولا حي إذ ذاك؛ إلا الله سبحانه، ثم إسرافيل؛ فإصغاء سمعه تحت العرش انتظارًا للأمر؛ لا يكون إلا لصوت الآمر.

٣١٥- وقال الله تعالى: ﴿ **وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ** ﴾ [الشعراء:١٠].

وقال تعالى: ﴿ **هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى** ﴾ [النازعات: ١٥ - ١٦].

وقال جل جلاله: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [القصص: ٣٠].

والنداء عند العرب صوت لا غير.

ولم يرد عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ؛ أنه من عند الله غير صوت.

٣١٦- ولا خلاف بيننا في أن موسى مكلَّم بلا واسطة.

فسقط قول من زعم: إن العرب تقول:

نادى الأمير أي: أمر من ينادي.

٣١٧- وروى أحمد بن حنبل- رحمة الله عليه- عن عبدالرحمن ابن محمد المحاربي، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح، عن مسروق عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه؛ قال:

«إذا تكلم الله سبحانه بالوحي، سمع صوته أهل السماء؛ فيخرون سجدًا» [أخرجه أحمد، والبخاري، وأبو داود].

٣١٨- ذكره بهذا اللفظ عبدالله بن أحمد، عن أبيه في كتاب: «الرد على الجهمية»، وما في رواته؛ إلا إمام مقبول.

٣١٩- وقد ذكرنا في كتاب: «الإبانة» عدة أحاديث، سوى ما ذكرناه ههنا في ذكر الصوت.

٣٢٠- وحد الصوت: هو ما يتحقق سماعه.

فكل متحقق سماعه؛ صوت.

وكل ما لا يتأتى سماعه البتة؛ ليس بصوت.

وصحة الحد هذا: هو أن يكون مطردًا منعكسًا، يمنع غيره من الدخول عليه.

٣٢١- وأما قول خصومنا:

«إن الصوت: هو الخارج من هواء بين جرمين».

فحد غير صحيح؛ لأنّا قد بينّا أنه قد يوجد خلاف ما زعموه.

والله أعلم.

٣٢٢- فإن قالوا:

«الصوت والحرف إذا ثبتا في الكلام؛ اقتضيا عددًا، والله سبحانه واحد من كل وجه».

٣٢٣- قيل لهم:

قد بينّا لكم مرارًا: أن اعتماد أولي الحق في هذه الأبواب على السمع.

وقد ورد السمع بأن القرآن ذو عدد.

وأقر المسلمون بأنه كلام الله حقيقة لا مجازًا، وكلامه صفة.

٣٢٤- وقد عدّ الأشعري صفات الله سبحانه سبع عشرة صفة.

وبيَّن أن منها ما لا يعلم إلا بالسمع.

وإذا جاز أن يوصف بصفات معدودة؛ لم يلزمنا بدخول العدد في الحروف شيء.

٣٢٥- فإن قالوا:

«إن التعاقب يدخلها، وكل ما تأخر عن ما سبقه مُحْدَث».

٣٢٦- قيل: دخول التعاقب إنما يتعين فيما يتكلم بأداة.

والأداة تعجز عن أداء شيء إلا بعد الفراغ من غيره.

وأما المتكلم بلا جارحة؛ فلا يتعين في تكلمه التعاقب.

٣٢٧- وقد اتفقت العلماء على أن الله سبحانه يتولى الحساب بين خلقه يوم القيامة في حالة واحدة، وعند كل واحد منهم أن المخاطب في الحال هو وحده.

وهذا خلاف التعاقب.

٣٢٨- ثم لو ثبت التعاقب لم يضرنا؛ لأن النبي ﷺ قال لما خرج من باب الصفا: «**نبدأ بما بدأ الله به ثم قرأ:**

﴿ **إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ** ﴾» [أخرجه مسلم، والترمذي].

فبيَّن أن الله بدأ بذكر الصفا.

٣٢٩- والقرآن كله بإجماع المسلمين كلام الله سبحانه.

وفي هذا القدر كفاية؛ لمن وفق للصواب.

٣٣٠- قال عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتاب: «الرد على الجهمية»:

«سألت أبي فقلت: إن قومًا يزعمون: أن الله لا يتكلم بصوت؟

فقال أبي: بلى إن الله سبحانه يتكلم بصوت، وإنما ينكر هذا الجهمية، وإنما يدورون على التعطيل».

واحتج بحديث عبدالرحمن بن محمد المحاربي؛ الذي سقناه.

٣٣١- فقول خصومنا: إن أحدًا لم يقل: إن القرآن كلام الله حرف وصوت؛ كذب وزور.

٣٣٢- بل السلف كلهم كانوا قائلين بذلك.

وإذا أوردنا فيه المسند، وقول الصحابة ﷺ من غير مخالفة وقعت بينهم في ذلك؛ صار كالإجماع.

٣٣٣- ولم أجد أحدًا يعتد به ولا يعرف ببدعة نفر من ذكر الصوت إلا البويطي- إن صح عنه ذلك- [لأن المعروف بالبدعة لا يُعتد بخلافه].

فإن عند أهل مصر رسالة يزعمون أنها عنه؛ وفيها:

«لا أقول إن كلام الله حرف وصوت، ولا أقول إنه ليس بحرف وصوت».

وهذا إن صح عنه؛ فليس فيه أكثر من إعلامنا أنه لم تتبين له هذه المسألة، ولم يقف على الصواب فيها.

٣٣٤- وأما غيره ممن نفى الحرف والصوت؛ فمبتدع ظاهر البدعة، أو مقروف بها، مهجور على ما جرى منه.

والله الموفق للصواب.



الفَصْلُ السَّابِع

في

بيان فعلهم في إثبات الصفات في الظاهر وعدولهم إلى التأويل في الباطن

٣٣٥- وينبغي أن يتأمل قول الكُلَّابية والأشعرية في الصفات؛ ليعلم أنهم غير مثبتين لها في الحقيقة.

وأنهم يتخيرون من النصوص ما أرادوه.

ويتركون سائرها ويخالفونه.

٣٣٦- من ذلك:

اعترافهم بأن الله سبحانه موصوف بأن له يدًا، وأن هذه الصفة إنما عرفت من جهة السمع.

وأظهروا الرد على المعتزلة في ذلك.

٣٣٧- وأهل السنة متفقون على أن لله سبحانه يدين.

بذلك ورد النص في الكتاب والأثر.

قال الله-تعالى-: ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [ص: ٧٥].

وقال النبي ﷺ: «**وكلتا يدي الرحمن يمين**» [أخرجه مسلم].

٣٣٨- وعند الكُلَّابية: أن له يدًا واحدة، ومن أثبت له يدي صفة؛ فقد ضل.

ثم فسروا اليد وعدلوا في التفسير عن الظاهر إلى تأويل مخالف له؛ فعادوا إلى المعتزلة.

٣٣٩- والأشعري أثبت يدين، لكنه وافق ابن كُلَّاب في التأويل.

٣٤٠- وكل حديث جاء في الصحيح مما يتعلق بالصفات؛ عدلوا به إلى غير معنى الصفة.

٣٤١- منها: حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ** ﴾ [الزمر: ٦٧].

فقال:

«**يحمل السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع**» [متفق عليه].

٣٤٢- ومنها: حديثه الثابت عنه ﷺ:

«**قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن**» [أخرجه مسلم].

رواه النواس بن سمعان، وجماعة من الصحابة- رحمهم الله-.

٣٤٣- ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ:

«**يضحك الله سبحانه وتعالى إلى رجلين**» [متفق عليه].

وحديث أبي رزين في معناه.

٣٤٤- ومن ذلك؛ الغضب، والرضى، وغير ذلك.

وقد نطق القرآن بأكثرها.

٣٤٥- وعند أهل الأثر؛ أنها صفات ذاته؛ لا يُفسر منها إلا ما فسره النبي ﷺ أو الصحابي [راجع الفقرة: ٢٥٥].

٣٤٦- بل نُمِرُّ هذه الأحاديث على ما جاءت بعد قبولها، والإيمان بها، والاعتقاد بما فيها بلا كيفية.

٣٤٧- ولأبي بكر بن فورك الأصبهاني كتابان في تفسير ما ورد في القرآن من الصفات، ومعنى ما جاء في الحديث الصحيح منها، يخالف فيه أهل السنة.

٣٤٨- ومن أتقن السنة ثم تأمل كتابيه؛ بان له خلاف أبي بكر ابن فورك وأصحابه للحق.

٣٤٩- والمعتزلة مع سوء مذهبهم؛ أقل ضررًا على عوام أهل السنة من هؤلاء؛ لأن المعتزلة قد أظهرت مذهبها، ولم تستخفِ ولم تموه.

٣٥٠- بل قالت: إن الله بذاته في كل مكان.

٣٥١- وإنه غير مرئي، وإنه لا سمع له ولا بصر، ولا علم، ولا قدرة، ولا قوة، ولا إرادة، ولا كلام.

٣٥٢- ولا صفات مضافة إلى ذاته لازمة لها؛ بل هذه الأشياء أفعال له محدثة في غيره.

٣٥٣- وإن القرآن مخلوق.

٣٥٤- وإن من مات من غير توبة من أصحاب الكبائر خُلد في النار مع الكفار.

٣٥٥- وإن الحوض، والشفاعة، والميزان لا أصل لها.

٣٥٦- وإن من زنى أو سرق أو ارتكب كبيرة؛ خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر، وسمي فاسقًا.

٣٥٧- وإن الدار إذا لم يظهر فيها قولهم؛ دار حرب [أي: دار كفر].

٣٥٨- وإن من انتحل مذهب أهل الأثر، واعتقد ما في الأحاديث على ظاهرها حشوي زائغ، وعند التحقيق؛ كافر.

فعرف أكثر المسلمين مذهبهم وتجنبوهم، وعدوهم أعداء.

٣٥٩- والكُلَّابية والأشعرية قد أظهروا الرد على المعتزلة، والذب عن السنة وأهلها [وما أكثر أمثالهم في عصرنا].

٣٦٠- وقالوا في القرآن وسائر الصفات ما ذكرنا بعضه.

٣٦١- وقولهم في القرآن حيره؛ يدعون قرآنًا ليس بعربي، وأنه الصفة الأزلية، وأما هذا النظم العربي؛ فمخلوق عندهم.

٣٦٢- ويقولون: الإيمان؛ التصديق.

٣٦٣- وعلى أصلهم أن من صدَّق بقلبه ولم ينطق بلسانه، فهو مؤمن؛ لأمرين:

أحدهما: أن أصل الإيمان عندهم؛ المعرفة كما قال جهم.

والثاني: أن الكلام معنى في النفس.

فهو إذا صدَّق بقلبه؛ فقد تكلم على أصلهم.

٣٦٤- وعند أهل الأثر أن الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص.

٣٦٥- وعلماء الآفاق المتَّبَعون كلهم على هذا القول.

٣٦٦- ومخالفونا هؤلاء يقولون معنا في الظاهر مثل ذلك.

وعندهم: أن التصديق لا مدخل للزيادة والنقصان فيه؛ وهو الإيمان.

٣٦٧- وعند المعتزلة: أن الاسم غير المسمى [ففرقوا بين ذاته وأسمائه تعالى وصفاته، فأثبتوا الذات ونفوا الأسماء والصفات].

٣٦٨- وأهل السنة عندهم: أن الاسم هو المسمى.

وقد نص على ذلك جماعة من الأئمة كالشافعي، والأصمعي.

٣٦٩- وعند الأشعري:

أن الاسم الذي نختلف فيه؛ ليس هو المسمى، ولا هو غير المسمى.

٣٧٠- وعند المعتزلة:

أن الذي تحويه دفتا المصحف قرآن، وكذلك ما وعته الـصدور، وكذلك ما يتحرك به لسان القارئ، وكل ذلك مخلوق.

٣٧١- وعند أهل السنة:

أن ذلك قرآن غير مخلوق.

٣٧٢- وعند الأشعري:

أنه غير مخلوق، وليس بقرآن البتة، وإنما هو عبارة عنه.

٣٧٣- وكذلك كثير من مذهبه؛ يقـول في الظـاهر بقـول أهـل السنة مجملًا.

٣٧٤- ثم عند التفسير والتفصيل، يرجع إلى قول المعتزلة.

٣٧٥- فالجاهل يقبله لما يُظهره، والعالم يجفوه لما منه يخبره.

٣٧٦- والـضرر بهـم أكثـر منـه بالمعتزلـة؛ لإظهـار أولئـك ومحاربتهم أهل السنة، وإخفاء هؤلاء ومخالطتهم أهل الحق.

نسأل الله السلامة من كلٍ برحمته.



الفَصْلُ الثَّامِنُ

في

بيان أن الذي يزعمون بشاعته من قولنا في الصفات ليس على ما زعموه، ومع ذلك فلازم لهم في إثبات الذات مثل ما يُلزمون أصحابنا في الصفات

٣٧٧- قد زعموا: أن أصحاب الحديث يعتقدون ما في الأحاديث من ذكر الصفات على ظاهرها، ويثبتون لله سبحانه الكف، والأصابع، والضحك، والنزول، وأنه في السماء فوق العرش، وهذه من صفات الأجسام؛ حتى قال بعض سُقَّاطهم:

«ما بين شيوخ الحنابلة، وبين اليهود إلا خصلة واحدة».

٣٧٨- ولعمري إن بين الطائفتين خصلة واحدة؛ لكنها بخلاف ما تصوره الساقط.

وتلك الخصلة؛ أن الحنابلة على الإسلام والسنة.

واليهود على الكفر والضلالة [ومن أعجب الأمور: اجتهاد الأشعرية في ذم أهل السنة، واجتهاد المتأخرين في الدفاع عنهم وذم من بيّن خطرهم].

٣٧٩- أول ما نقول: إن القول بما في الأحاديث الثابتة مما أمر الله سبحانه بقبوله فقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ [الحشر: ٧].

٣٨٠- ولا خلاف بين عقلاء أهل الملة في أن الرسل أعرف بالله سبحانه وبصفاته من غيرهم؛ لأنهم أوفر الناس عقلًا، والوحي ينزل عليهم، والعصمة من الضلال تصحبهم.

٣٨١- وقد جعل الله سبحانه طاعة رسوله محمد ﷺ مقرونة بطاعته، ووعد من أطاعه وأطاع رسوله ﷺ بالفوز العظيم.

٣٨٢- فأَمْرُ هذه الأخبار التي وقع الخلاف فيها لا يخلو من أن يكون صدقًا أو كذبًا:

فإن كانت صدقًا؛ وجب المصير إليها.

وإن كانت كذبًا؛ لزم تركها.

٣٨٣- ووجدنا رواة هذه الأحاديث أئمة المسلمين وصدورهم وعلماءهم وثقاتهم خلفًا عن سلف.

٣٨٤- وهم من أهل العدالة الظاهرة، والمرجوع إليهم وإلى فتاويهم في الدماء والفروج؛ كسفيان بن سعيد الثوري، ومالك بن أنس الأصبحي، وحماد بن زيد الأزدي، وسفيان بن عيينة الهلالي، وعبدالله بن المبارك المروزي، وأمثالهم.

٣٨٥- وفي كل طبقة ممن قبلهم وبعدهم مَن حالُه في العلم والعدالة كحالهم؛ فغير جائز أن يُكذَّب خبرهم.

٣٨٦- وما من حديث منها إلا وقد ورد من عدة طرق متساوية الحال في تعلّق الأسباب الموجبة للقبول بها.

٣٨٧- ومع ذلك فهم الذين رووا الأحكام والسنن، وعليهم مدار الشريعة.

فمن صدقهم في نقل الشريعة؛ لزمه أن يصدقهم في نقل الصفات.

ومن كذبهم في أحد النوعين؛ وجب عليه تكذيبهم في النوع الآخر.

٣٨٨- فلم يبق بعد هذا إلا قولهم: إن أخبار الآحاد لا توجب عند أكثر العلماء علمًا، وإنما يجب العمل بها.

٣٨٩- وقد بينّا في كتاب: «الإبانة» هذا الفصل.

٣٩٠- وجملته أن المطلوب من التواتر؛ سكون النفس إليه، وثلج الصدر بكونه، ونفي ظن الكذب والوهم والتواطؤ عنه.

وأكثر ما ورد في الصفات بهذا الوصف.

٣٩١- وقد اتفق أكثر الأصوليين على أن المتواتر ليس له عدد محصور، وليس المراد بذلك أنهم يخرجون الكثرة عن الحصر.

وإنما المراد أنه لا يحصر بأن الذي يوجب العلم ما نقله اثنان، أو ثلاثة، أو عشرة.

بل ننظر إلى وقوع العلم به وانتفاء الظن عنه.

فربما حصل ذلك بمئة أو أكثر، وربما حصل بأربعة أو أقل.

٣٩٢- ونحن- والحمد لله- نجد أنفسنا ساكنة إلى هذه الأحاديث المشار إليها، ورواتها ممن لا يظن بهم الكذب، ولا الوهم، ولا التواطؤ في هذه الروايات.

٣٩٣- ولا شك في اختلاف أحوال الناس؛ فمئة منهم يجوز عليهم أن يَهِمُوا في الشيء، وأن يتواطؤ عليه.

وعشرة منهم تخالف أحوالهم أحوال المئة، فيُعلم أن الوهم والكذب والتواطؤ منتفية عن خبرهم.

وهذا لا يعلمه إلا من عرف الحديث وأهله، وأتقن معرفة ذلك.

٣٩٤- وعند الأشعري وأصحابه:

أن العلم يقع بنقل المجوس واليهود والنصارى، إذا تواتر نقلهم، وليس من شرط التواتر أن يكون ناقلوه مسلمين عدولًا.

٣٩٥- ومن الطريف: [حصول] العلم بنقل الكفار إذا كثروا.

وعدم [حصول] العلم بنقل عدول المسلمين إذا كانوا دونهم!.

٣٩٦- وقد أجمعنا في الأحكام على أن شهادة عدلين من المسلمين تقتضي الحكم في الأموال، وبعض الحدود،

وشهادة أربعة منهم في الزنا وما في حكم ذلك، ولو شهد ألف من الكفار؛ لم تقبل شهادتهم على مسلم في مالٍ، ولا حدٍّ.

٣٩٧- ولا ينبغي أن ينقلب الأمر في باب المتواتر، ويرجع إلى التسوية بين الكفار والمسلمين.

٣٩٨- فإن كل طائفة حُكم بسقوط عدالة كل واحد منهم على الانفراد، لم يردهم الاجتماع إلى العدالة.

٣٩٩- وكل فرقة حكم لكل امرئ منهم بالعدالة على حدته؛ فإذا اجتمعوا زادوا خيرًا، وقوي القلب بما شهدوا به.

٤٠٠- فلما كان الكفار ساقطي العدالة مجتمعين وفرادى، لم يجز أن يكون خبرهم موجبًا للعلم الضروري؛ إلا باقتران دلالة به مقتضية لوجوبه.

٤٠١- وأخبار الآحاد عند أحمد بن حنبل وغيره من علماء النقل؛ ضربان:

فضرب لا يصح أصلًا، ولا يعتمد، فلا العلم يحصل بمخبره، ولا العمل يجب به.

وضرب: صحيح موثوق بروايته، وهو على ضربين:

٤٠٢- أ- نوع منه قد صح؛ لكون رواته عـدولًا، ولم يـأت إلا من ذلك الطريق، فالوهم وظن الكذب غير منتفٍ عنه، لكن العمل يجب به [المراد بالكذب هنا: الخطأ وإلا فالعدول لا يكذبون].

٤٠٣- ب- ونوع قد أتى من طرق متساوية في عدالـة الـرواة، وكونهم متقنين أئمة متحفظين من الزلل؛ فذلك الـذي يـصير عنـد أحمد في حكم المتواتر.

٤٠٤- وينبغي أن يعلم أن الأخبار في الجملة إنـما تـرد في أحـد معنيين:

إما ما يراد به العمل.

وإما ما سبيله الاعتقاد.

٤٠٥- فما كان واردًا في العمل: جائزٌ ورود مثلـه- في الـصحة وثقة الرواة- مخالفًا لحكمه؛ وذلك لجواز ورود النسخ في الأحكـام، فيطالب عند ذلك بالعلم بالناسخ؛ ليعمل به، وبالمنسوخ؛ ليترك.

٤٠٦- وما كان ورادًا في المعتقدات برواية الثقات، لا يجـوز أن يرد برواية أمثالهم ما يخالف ذلك؛ لأن الخبر عن كون الشيء وصفته إذا كان صدقًا لا يجوز ورود النسخ عليه، ولا كون مخبَره على صفتين متضادتين.

٤٠٧- ولم نجد والحمد لله في الأخبار الواردة في الصفات- التي حكم العلماء بصحتها وتلقوها بالقبول- اختلافًا في صفة ولا معنى.

ولو وجدنا ذلك؛ لكان دالًا على كونها كذبًا أو وهمًا.

٤٠٨- وإنما وجد هذا الوصف فيما سبيله العمل به، دون وقوع العلم الضروري بمخبره.

٤٠٩- وإذا ثبت ما ذكرناه وعلم أن طاعة الرسول ﷺ واجبة، وأن قبول خبره لازم؛ وجب اعتقاد ما في هذه الأحاديث المذكورة في الصفات.

٤١٠- ولو لم يلزم اعتقاد ذلك، لم تكن هذه الأخبار- لا محالة- دون سائر الأخبار الواردة فيما سبيله العمل به.

فينبغي أن يعمل بها أيضًا، والعمل بها؛ هو القول بمُخْبرَها.

٤١١- وقبل وبعد، فالأئمة الذين رووها؛ غيرُ منكرين لشيء منها؛ بل قد أوردوها في السنن.

٤١٢- وبينوا أن اعتقادها سنة وحق؛ بل واجب وفرض.

٤١٣- ولا يخلو أمرهم من أن يكونوا مخطئين في فعلهم، أو مصيبين في رأيهم [أي: لا يخلو أمرهم عند المخالف لا في الحقيقة].

فإن أصابوا؛ فاتباعهم على الصواب هدى.

٤١٤- وإن أخطئوا- بزعم المخالف- وهم الأئمة المقبولون، المرضيون بالاتفاق، فالمخالفون الذين قد حُكم بأنهم من أهل الزيغ والضلال؛ أقرب إلى الخطأ وأبعد من الصواب منهم،

فيجب أن لا يُصغى إليهم، ولا يعول على تمويههم.

٤١٥- ثم نهاية شغبهم أن إثبات هذه الصفات يقتضي التشبيه والتجسيم؛ لما نراه في الشاهد.

وهذا الشغاب ينعكس عليهم، ويعلم بطلانه بذلك.

٤١٦- ألا ترى في الشاهد أن الفاعل للأشياء المتقنة؛ العالم الخبير الحي السميع البصير جسم. والله سبحانه حي سميع بصير عليم فاعل وليس بجسم [راجع مواضع الاشتباه في المقدمة].

٤١٧- وإثبات الصفات له على ما جاء به النص عنه، وعن رسول الله ﷺ لا يوجب التجسيم والتشبيه.

٤١٨- بل كل شيء يتعلق بالمحدث مكيَّف.

وصفات الباري لا كيفية لها [أي: لا كيفية لها عندنا، ولا تدركها عقولنا].

فالتجسيم والتشبيه منتفيان عنه، وعن صفاته.

وبالله التوفيق.



الفَصْلُ التَّاسِعُ

في

ذكر شيء من أقوالهم ليقف العامة عليها فينفروا عنهم ولا يقعوا في شباكهم

٤١٩- قد صنف غير واحد من المتكلمين من المعتزلة والكرامية في فضائح الأشعرية، والكُلَّابية.

كما صنف هؤلاء في فضائح الآخرين أيضًا.

٤٢٠- ولكل مخالف للسنة، وطريقة أهل الأثر ما يفتضح به عند التأمل.

٤٢١- وأهل الأثر لا فضيحة عليهم عند محصِّل؛ لأنهم لم يحدثوا شيئًا وإنما تبعوا الأثر.

٤٢٢- ومن ادعى في الأثر فضيحة بعد الحكم بصحته، لم يكن مُسْلِمًا.

٤٢٣- ونحن لا نذكر من فضائح الأشعري ومن وافقه ما ذكره من لا يرضى مذهبه من معتزلي، وكرامي؛ بل ما لا يمكنهم إنكاره، وتنطق به كتبهم، فمنها:

٤٢٤- أن الأمر عند الفقهاء على الوجوب إلا أن يقترن بـه مـا يدل أن المراد به الندب أو الإباحة.

٤٢٥- وعند أكثر المتكلمين صيغة الأمر للندب، والإباحة، إلا أن يدل دليل على أن المراد به الوجوب.

٤٢٦- وعند الأشعري: أن الأمر لا صيغة له؛ فإذا قال سبحانه افعلوا كذا؛ لا يفهم منه وجوب ولا ندب ولا غير ذلك.

ولا يفيد بمجرده شيئًا؛ حتى يقترن به دليل على المراد به.

وهذا شيء ينفرد به الأشعري، ومن وافقه؛ وهو مـؤد إلى فـساد كثير.

٤٢٧- ومنها: أن الإيمان والنبوة؛ عرضان.

يحلان الأجسام في حال الحياة، ويزولان عنها بزوال الحياة.

فالمؤمن إذا مات؛ يدخل قبره ولا إيمان معه.

والنبي إذا مات؛ يدفن وليس بنبي.

وعلى هذا الأصل يقتضي أن يزول الإيمان عن الرجل إذا نام.

وهذا من أشنع الأقاويل.

٤٢٨- ومنها: أن وقـوع الكبـائر مـن الأنبيـاء عليهم السلام في حـال النبوة جائز؛ إلا فيما يختص بالرسالة؛ فإنه لا يجـوز علـيهم الكـذب فيها، ولا التغيير، ولا الكتمان.

٤٢٩- وعند المعتزلة:

لا يجوز حصول كبيرة منهم في حال الأداء، ولا قبله.

٤٣٠- وعند أهل السنة:

أن وجود الكبائر منهم عليهم السلام قبل أن يوحى إليهم جائز [أي: عقلًا].

فأما بعد الوحي فهم معصومون من ارتكاب الكبائر.

٤٣١- ومنها: أن عوام المسلمين الذين لا يعرفون الله تعالى بالأدلة العقلية؛ ليسوا بمؤمنين في الحقيقة، وإنما تُجرى عليهم أحكام الشريعة.

وهو من أفظع الأقاويل، وهو قول جهم.

٤٣٢- ومنها: أن كل حديث ورد مخالفًا للعقل لا يمكن الجمع بينه وبين العقل؛ فهو زور، وإن رواه من لا يُشَك في عدالته قبْل ذلك، وأن من رواه مع العلم بحاله مثبتًا له تسقط عدالته، ولا يجوز قبول خبر في باب الاعتقاد إلا ما وافق قضية العقل فيه.

وهذا يؤدي إلى رد الأخبار الواردة في الصفات.

وإلى تفسيق أئمة المسلمين.

٤٣٣- ومنها: أن الصلاة وسائر قوانين الشريعة لا يعتد بقيام المرء بها إلا بعد معرفته ربه بدليل العقل، وأول الفروض عليه النظر في الأدلة؛ ليعرفه.

وإذا اشتغل بالفروع قبل إحكام الأصول؛ لم ينتفع بها [الفروع عندهم: الفرائض. والأصول: العقليات].

٤٣٤- وشهادة أن لا إله إلا الله إذا لم يعرف قائلها صحة الأدلة؛ شهادةٌ عارية عن العلم غير منتفع بها [المراد بالأدلة هنا: العقلية].

٤٣٥- ومنها: أن الملحد، والمجوسي، واليهودي، والنصراني ينبغي أن يُدعوا إلى المناظرة، ويُتعلم الكلام لجدالهم.

والله سبحانه قد منع من الجلوس مع الخائضين في آياته [سواء من أهل القبلة أو من غيرهم].

٤٣٦- واتفق أهل الحل والعقد من العلماء على أن الملحد، والمجوسي، وأهل سائر النِحل لا يلزمنا جدالهم.

٤٣٧- وأجمع أكثرهم على أن الجدال منسوخ بالأمر بالقتال.

وفي مناظرتهم أكبر فساد؛ لانتشار شبههم بها في الناس، وجواز عدم من يصل إلى حَلِّها في الحال.

٤٣٨- ومنها: أن المخالف من أصحاب الحديث وأهل الأثر، لا يبلغ عقل كثير منهم معرفة العقليات ولا يفهمونها، ولذا فإن كل واحد منهم ينبغي أن يخاطب على قدر عقله.

٤٣٩- وفي ضمن هذا إخفاء المذهب عن قوم وإظهاره لآخرين، وهذا شبيه بالزندقة.

٤٤٠- وبهذا الفعل منهم دخل كثير من العوام والمبتدئين في مذهبهم؛ لأنهم يظهرون له الموافقة في الأول، ويُكذِّبون بما ينسب إليهم؛ حتى يصطادوه.

٤٤١- فإذا وقع؛ جروه قليلًا قليلًا حتى ينسلخ من السنة [وهذه هي الطريقة المعتمدة لدى كل الأحزاب الضالة].

٤٤٢- وكان أبو بكر ابن الباقلاني من أكثرهم استعمالًا لهذه الطريقة.

٤٤٣- وقد وشح كتبه بمدح أصحاب الحديث.

٤٤٤- واستدل على الأقاويل بالأحاديث في الظاهر.

٤٤٥- وأكثر الثناء على أحمد بن حنبل- رحمة الله عليه-.

وأشار في رسائل له إلى أنه كان يعرف الكلام [يعني أحمد بن حنبل].

٤٤٦- وأنه لا خلاف بين أحمد والأشعري [وتبعه على هذا الكلام بعض المتأخرين، فقالوا: لم يكن بين الحنابلة والأشعرية وحشة ولا منافرة إلا بعد فتنة القشيري!!].

وهذا من رقة الدين، وقلة الحياء.

٤٤٧- ومنها: ما أظهره متأخروهم؛ وهو أن القرآن إذا كتب بمداد فيه نجس، أو رمي المصحف في الخلاء، أو طرح عليه قذر على سبيل العمد؛ لم يجب فيه كبير نكير.

لأنه صفة لله سبحانه ليست في الدنيا.

وإنما المصحف بما فيه مخلوق، وهو من جملة المثمنات.

٤٤٨- والله تعالى يقول: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩].

والنبي ﷺ نهى عن حمله إلى أرض العدو؛ مخافة أن يناله العدو.

والفقهاء مجمعون على أن مس المُحْدث إياه لا يجوز.

٤٤٩- ومنها ما ارتكبه أهل الوقت منهم- خصوصًا من كان منهم من المغاربة-:

وهو أن كل من يخالفهم نسبوه إلى سب العلماء؛ لينفِّروا قلوب العوام عنه.

وقرفوه بأقاويل لا يقول بها، ولا يعتقدها؛ بهتًا منهم وكذبًا؛ لأن البهتان والكذب لا قبح لهما في العقل؛ وإنما علم قبحهما بالسمع- بزعمهم- والقائلون بخلاف قولهم ضُلال عندهم، ولا حرمة لهم

[وهذه هي الطريقة المعتمدة لدى كل الأحزاب الضالة].

٤٥٠- وفي المذهب أشياء كثيرة في نهاية الشناعة لم أرد ذكرها في الحال خوفًا من الإطالة؛ لأن هذه الرسالة إنما اشتملت على نكت وإشارات. ولعلنا في غيرها نشرح بعض ما أشرنا إليه من فضائح مذهبهم- إن شاء الله تعالى-.

○○○

الفصل العاشر

في

بيان أن شيوخهم أئمة ضلال ودعاة إلى الباطل وأنهم مرتكبون إلى ما قد نهوا عنه

٤٥١- لمّا زعم عوام مخالفينا: أنهم موافقون للأئمة، متبعون لهم.

احتجنا أن نشير إلى أمر الأئمة، وإلى معنى الإمامة في العلم.

ليُعلم مَن المستحق منهم للاتباع، ومَن الواجب هجرانه.

٤٥٢- اعلموا- أرشدنا الله وإياكم- أن الإمامة:

هي التقدم في معنىً بالناس إلى معرفته حاجة، أو قضي عليهم خوض فيه وارتكابه، وإن كان بهم عنه غنى.

٤٥٣- فأئمة قد أثنى الله عليهم خيرًا قال:

﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤]. وقال تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾ [القصص: ٥].

٤٥٤- وأئمة قد أثنى الله عليهم شرًا، فقال:

﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ ﴾ [التوبة: ١٢]، إلى آخر الآية.

وقال: ﴿ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ٤١ وَأَتۡبَعۡنَٰهُمۡ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلۡمَقۡبُوحِينَ ﴾ [القصص: ٤١ - ٤٢].

٤٥٥ - فلما عُلم أن الأئمة على ضربين:

أئمة حق ممدوحون.

وأئمة ضلال مذمومون.

احتجنا أن نبيِّن أحوال الضربين.

ليُتبع المحق، ويُهجر المبطل.

٤٥٦ - فأئمة الحق: هم المتبعون لكتاب ربهم سبحانه، المقتفون سنة نبيهم ﷺ، المتمسكون بآثار سلفهم الذين أمروا بالاقتداء بهم.

٤٥٧ - وعلومهم؛ التي صاروا بمعرفتها وجمعها والتقدم فيها أئمة لغيرهم:

(١) القرآن: ومعرفة قراءاته، وناسخه ومنسوخه، وأحكامه، وفيمن نزل، والعلم بمحكمه ومتشابهه.

والأخذ بالآيات المحكمات منه، والإيمان بالمتشابه.

(٢) ثم الحديث: وتبيين صحيحه من سقيمه، وناسخه من منسوخه، ومتواتره من آحاده، ومشهوره من غريبه، وما تلقته الأمة منه بالقبول وما تركوا العمل به، وما يجب اعتقاد ما فيه. ومعرفة علله وأحوال رواته.

(٣) ثم الفقه: الذي مدار الشريعة على ضبطه، وهو مستنبط من الكتاب والحديث، وطلبه فرض، وإحكام أصوله- التي شرحها متقدموا الفقهاء دون ما أحدثه المتكلمون منها ومزجوه ببدعهم، ورضي به بعض المتأخرين- [يا لها من لفتة رائعة من هذا الإمام الجبل عليه رحمة الله].

(٤) وما يستقيم لكم تحصيل هذه العلوم؛ إلا بأن يشرع في أخذ لغة العرب قبل ذلك؛ ليعلم معنى ما يَرِدُ عليه في القرآن، والحديث، والفقه.

(٥) ولا بد له من تعلم شيء من النحو الذي به يوزن كلام العرب، ويعرف صحيحه من فاسده.

٤٥٨- فإذا تقدم واحد في هذه العلوم، وكان أخذه إياها ممن عُلم تقدمه فيها وكونه متبعًا للسلف مجانبًا للبدع؛ حُكم بإمامته، واستحق أن يؤخذ عنه ويرجع إليه ويعتمد عليه.

٤٥٩- ثم يلزمه في الأداء؛ التحفظ من الزلل، والتحرز من الإحداث.

٤٦٠- والتوقي عن مجاوزة ما أحاط به علمه.

٤٦١- وقبول ما يتجه له من الصواب، وإن أتاه ذلك ممن هو دونه.

٤٦٢- والتواضع لله سبحانه الذي منَّ عليه بما عَلَّمه، والرفق واللين لمن يتعلم منه.

٤٦٣- والجري على طريقة من تقدم من العلماء في التورع والتخوف من العثرة.

٤٦٤- والعلم بأنه ليس بمعصوم، وأن الذي صار إليه من العلم يسير، وإن حُرِمَه من خلق الله كثير.

٤٦٥- والذين كانوا على هذا المنهاج بعد الصحابة ﭫ - الذين فازوا بالسبق والسؤدد، وظفروا بالحظ الأوفر من كل خير، واشتركوا في الإمامة والعدالة، وإن كان بينهم تفاضل وتقارب ﭫ -؛ هم التابعون لهم بإحسان.

وهم خلق كثير، لم يخالفوا طريقة الصحابة ﭫ ولم يحدثوا في الدين حدثًا.

❍ فبالمدينة من أعلامهم: سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبدالله بن عمر، وعروة بن الزبير بن العوام، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وسليمان بن يسار،

وقبيصة بن ذؤيب، وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج.

❍ وبمكة: طاووس بن كيسان الصنعاني، وعطاء بن أبي رباح، وعبيد بن عمير، ومجاهد بن جبر.

❍ وبالعراق: الحسن، ومحمد بن سيرين، ومطرف بن عبدالله ابن الشخير، وجابر بن زيد أبو الشعثاء، وعامر بن شراحيل الشعبي، وعلقمة بن قيس، والأسود بن يزيد.

❍ وبالشام: جنادة بن أبي أمية، ورجاء بن حيوة، وعبدالله بن محيريز، وحسان بن عطية.

وفي كل ناحية قوم مشهورون.

٤٦٦- ثم من بعدهم من تأخر عنهم، ولحق متأخري الصحابة رضي الله عنهم موتًا وأخذوا عن كبار التابعين بعدهم.

كالزهري بالمدينة، وعمرو بن دينار بمكة، وإبراهيم بن يزيد النخعي بالكوفة، وأيوب السختياني بالبصرة، ومكحول بالشام، وخير بن نعيم بمصر، ومعاوية بن صالح بالأندلس.

٤٦٧- وفي وقتهم دبت البدع إلى ناس، وقُرف آخرون بشيء منها ولم يصح ذلك، ثم عمّر الله البلاد بالفقه والحديث.

❍ فظهر بالمدينة: مالك بن أنس، وابن أبي ذئب.

- وبمكة: ابن جريج، وسفيان بن عيينة.
- وبالشام: أبو عمرو الأوزاعي، وسعيد بن عبدالعزيز.
- وبمصر: الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث.
- وبالكوفة: سفيان بن سعيد الثوري.
- وبالبصرة: حماد بن زيد بن درهم الأزدي.
- وبخراسان: عبدالله بن المبارك.

وكانوا أئمة في العلم مشاهير بالاتباع، والأخذ عن أمثالهم.

٤٦٨- وكان في وقتهم علماء لهم تقدم في علوم، وأتباع على مذهبهم؛ لكنهم وقعوا في شيء من البدع؛ إما القدر، وإما التشيع، أو الإرجاء، عُرفوا بذلك فانحطت منزلتهم عند أهل الحق [فمن لم تنحط عنده منزلة العلماء المبتدعة فليس من أهل الحق].

٤٦٩- وظهر بعد ذلك : أبو عبدالله بن إدريس الشافعي- رحمة الله عليه- وظهر أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب مالك، وكثرت العصبية، واضطربت الأمور.

٤٧٠- وصعب على ناس كثير ظهور مذهب الشافعي؛ لقيامه بالفقه، والحديث، واللغة، وشرفه في النسب، وكونه مقبولًا عند المتبعين من أهل عصره.

٤٧١- ثم ظهر الكلام وأهله وانتشرت كتب الفلاسفة، وأهـل الزيغ في أيدي الناس، وكثرت المذاهب في الأصول.

٤٧٢- فأيد الله سبحانه بمنّه أبا عبدالله أحمد بن حنبل الـشيباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حتى قام بإظهار المنهاج الأول.

وكان جامعًا قـد تقـدم في الفقـه، فنظـر في مـذهب أبي حنيفـة وسفيان أولًا، ثم نظر في مذهب مالك، ثم نظر في مذهب الشافعي، واختار لنفسه ما وجده في الحديث، وكان في معرفتـه مـبرزًا، وكـان شديد الورع، ومتمسكًا بآثار السلف، ومتمكنًا مـن العقـل والحلـم

[يروى أن أحمد في شبيبته نظر في بعض كلام أهل الرأي فعافه وعلم أنه باطل، فكان بعدُ لا يحـدث أحـدًا ينظـر فيـه، بـل يشترط عليه أن يدعه؛ كما فعل مع يحيى الوحاظي وأبي سليمان الجوزجاني].

٤٧٣- فنشر ما كان عليه السلف، وثبت في المحنة، ولم يأت من عنده بشيء، ولم يُعوِّل إلا على السنن الثابتة.

٤٧٤- وإنما عُرف المذهب به؛ لتفرده بالقيام في وقته، وسكوت أترابه عن ذلك؛ إمـا لخـوف الـبعض، أو عرفـان مـن آخـرين بأنـه أولاهم بما قام به؛ لتقدمه عليهم في خصال الخير.

٤٧٥- واليوم؛ فمن عُرف منه لزوم المنهـاج، وظهـر تقدمـه في العلوم التي ذكرناها؛ فهو إمام مقتدى به.

٤٧٦- ومن زاغ عن الطريقة، وفاوض أهل البدع والكلام، وجانب الحديث وأهله؛ استحق الهجران والترك، وإن كان متقدمًا في تلك العلوم.

٤٧٧- وأما أئمة الضلالة؛ فالمشركون، والمدعون الربوبية، والمنافقون، ثم كل من أحدث في الإسلام حدثًا وأسس بخلاف الحديث طريقًا، ورد أمر المعتقدات إلى العقليات، ولم يُعرف شيوخه باتباع الآثار، ولم يأخذ السنة عن أهلها، أو أخذ عنهم ثم خالفهم.

٤٧٨- وهم فرق، والأصول أربعة:

- القدرية.
- والمرجئة.
- والرافضة.
- والخوارج.

ثم تشعبت المذاهب من هذه الأربعة؛ والكل ضُلال [السر في رجوع كل الطوائف إلى هذه الأربع: هو أن القدرية: يعتمدون على ذكائهم وعقولهم، ويقولون: العبد يخلق فعله، ولا ينسبون الأمر لله، والمرجئة: أرجأوا شيئًا من ا الدين وتركوه، والرافضة: رفضوا شيئًا من الحق وأبغضوه، والخوارج: خرجوا على الحق ثم أدى بهم ذلك للخروج على الخلق، وهذه كلها سمات أهل الأهواء جميعًا].

٤٧٩- فكل من رد الأمر إلى نفسه وادعى قدرته على ما يريد، وزعم: أن الله سبحانه لم يُقدر المعاصي ولم يكتبها، ولم يُرِدْها؛ فهو قدري.

٤٨٠- وكل من زعم: أن الإيمان قول مفرد، أو قول ومعرفة، أو قول وتصديق، أو معرفة مجردة، أو تصديق مفرد، أو أنه لا يزيد ولا ينقص؛ فهو مرجئ، وبعضهم جهمي [أو قال: العمل من كمال الإيمان].

٤٨١- وكل من يبغض أبا بكر، وعمر، وعثمان ﵃ أو واحدًا منهم، وأنكر إمامته، وتقدمه وفضله؛ فهو رافضي.

٤٨٢- وكل من تنقص عثمان، أو عليًا، وعائشة، ومعاوية، وأبا موسى، وعمرو بن العاص ﵃؛ فهو خارجي.

٤٨٣- ومن تنقص بعضهم، ولم يتنقص عثمان وعليًا؛ فهو ضال على أيّ مذهب كان.

٤٨٤- وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لُعنت القدرية، والمرجئة على لسان سبعين نبيًا**» [أخرجه الحسن بن سفيان النسوي في «الأربعين»، وعنه الآجري في «الشريعة»، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»، وفي رفعه نظر].

٤٨٥- وروي عنه في الروافض؛ أنهم مشركون [أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة»].

٤٨٦- وروي عنه في الخوارج؛ أنهم كلاب أهل النار [أخرجه أحمد].

٤٨٧- وروي عنه؛ أنه قال:

«**من أحدث حدثًا في ديننا؛ فهو رد عليه**» [متفق عليه].

وروي عنه ﷺ:

«**كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**» [أخرجه مسلم].

٤٨٨- فالمتبع للأثر يجب تقديمه، وإكرامه، وإن كان صغير السن، غير نسيب.

والمخالف له يلزم اجتنابه، وإن كان مُسِنًا شريفًا.

٤٨٩- والذين بُلي كثير من أهل العلم بهم: المعتزلة، وهم أعداء الأثر، وأهله.

٤٩٠- وكبراؤهم؛ أبو الهذيل العلاف، وجعفر بن مبشر، والنظّام، والجاحظ، وأبو علي الجبائي، وابنه أبو هاشم، وأبو القاسم الكعبي البلخي.

وقبل هؤلاء: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء.

وبعدهم: أبو عبدالله البصري، وأبو القاسم الواسطي.

وبعدهما: الصاحب إسماعيل بن عباد، وعبدالجبار الأسدأبادي [أي القاضي، وكتب أصول الفقه الآن أساسها كتابه «العُمَد»].

كل هؤلاء دعاة إلى الضلالة.

٤٩١- ثم بُلي أهل السنة بعد هؤلاء بقوم يدعون أنهم من أهل الاتباع، وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم، وهم:

٤٩٢- أبو محمد بن كُلَّاب، وأبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري.

وبعدهم: محمد بن أبي تريد بسجستان [رأس الماتُريدية]، وأبو عبدالله ابن مجاهد بالبصرة.

وفي وقتنا: أبو بكر ابن الباقلاني ببغداد، وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر بن فورك بخراسان.

٤٩٣- فهؤلاء يردون على المعتزلة بعض أقاويلهم.

ويردون على أهل الأثر أكثر مما ردوه على المعتزلة.

٤٩٤- وظهر بعد هؤلاء: الكرامية، والسالمية؛ فأتوا بمنكرات من القول.

٤٩٥- وكلهم أئمة ضلالة؛ يدعون الناس إلى مخالفة السنة، وترك الحديث.

٤٩٦- وإذا خاطبهم من له هيبة وحشمة من أهل الاتباع؛ قالوا:

«الاعتقاد ما تقولونه، وإنما نتعلم الكلام؛ لمناظرة الخصوم».

٤٩٧- والذي يقولونه كذب؛ وإنما يستترون بهذا؛ لئلا يُشَنِّع عليهم أصحاب الحديث.

فمن أنكر قولي؛ فليأت بحديث موافق لما قالوه.

ولا يجد إلى ذلك- والحمد لله- سبيلًا.

٤٩٨- وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال:

«**أخاف على أمتي؛ الأئمة المضلين**» [أخرجه أحمد، وأبو داود].

٤٩٩- ثم قد دخل في مذاهبهم خلق كثير ممن يتظاهر بالفقه، والحديث [انتبه لهذا فهو من أخطر الأمور]:

فمنهم من أظهر ذلك، وعُرف به.

ومنهم المنكر أنه منهم في الظاهر، وهو يعضدهم في الباطن، ويثني عليهم في الباطن، يرضى لنفسه بالكذب، والنفاق.

كيفية التعامل مع تزكيات العلماء لأهل الضلالة

٥٠٠- ويتعلق قوم من المغاربة علينا بأن أبا محمد بن أبي زيد [هو القيرواني]، وأبا الحسن القابسي؛ قالا: «إن الأشعري إمام».

٥٠١- وإذا بان صحة حكايتهم عن هذين، فلا يخلو حالهما من أحد وجهين:

- أن يُدعى أنهما كانا على مذهبه، فلا يحكم بقولهما بإمامته، وإن كانت لهما منزلة كبيرة، كما لم يُحكم بما يقوله ابن الباقلاني وأشكاله.

- وإما أن يُقر بأنهما مخالفان له في الاعتقاد؛ فقولهما بعد ذلك: «إنه إمام» لا يؤثر شيئًا يُفرح به.

٥٠٢- وهذه رسالة أبي محمد بن أبي زيد في الفقه.

ورسالة أبي الحسن القابسي في الاعتقاد، موجودتان.

٥٠٣- فأبو محمد قال في رسالته:

«إن الله فوق عرشه، بائن من خلقه».

٥٠٤- وعند الأشعري، أن اعتقاد هذا؛ كفر.

٥٠٥- وعندنا؛ أن أبا محمد محق فيما قال، والسنة معه فيه.

٥٠٦- ولأبي محمد كتاب في إنكار الكلام والجدل، والحث على الأثر واتباع السلف.

٥٠٧- وأبو الحسن القابسي ذكر في كتابه:

«أن الاعتماد على السمع، وأن الكلام والجدال مذموم».

٥٠٨- وذكر فيه: «أن لله يدين، كما يقول أهل الأثر».

٥٠٩- وعند بعض أصحاب الأشعري؛ أن لله يدًا واحدة، ومن قال: إن له يدين، صفةً ذاتية؛ فهو زائغ.

٥١٠- فبان بما ذكرناه أن هذين الشيخين- رحمهما الله- إن قالا ما يحكى عنهما من إمامة الأشعري؛ فإنما قالاه؛ لحسن ظنهما به؛ لتظاهره بالرد على المعتزلة، والروافض، ولم يخبُرا مذهبه.

ولو خبراه لما قالا ما قالاه.

والله أعلم [لاسيما وهما في المغرب وهو في المشرق؛ ولـذا يعتمـد دائـمًا عـلى أهـل الـسنة في بلـد المبتـدع، فكلامهم فيه هو المقدم].

٥١١- وإذا جاز لأبي محمد أن يخالفه في كرامات الأوليـاء، وفي معنى الاستواء وغير ذلك، وجاز لأبي محمد مخالفته، والقول بما نطق به الكتاب، وثبت به الأثر.

فهو غير قائل بإمامته في السنة.

وبالله التوفيق.



الفَصْلُ الحَادِي عَشَرَ

في

الحذر من الركون إلى كل أحد والأخذ من كل كتاب؛ لأن التلبيس قد كثر والكذب على المذاهب قد انتشر

٥١٢- اعلموا- رحمنا وإياكم الله سبحانه- أن هذا الفصل من أولى هذه الفصول بالضبط؛

لعموم البلاء، وما يدخل على الناس بإهماله.

وذلك أن أحوال أهل الزمان قد اضطربت.

والمعتمَد فيهم قد عز [أي: ندر جدًا !!].

٥١٣- ومن يبيع دينه بعرض يسير، أو تحببًا إلى من يراه؛ قد كثر، والكذب على المذاهب قد انتشر.

٥١٤- فالواجب على كل مسلم يحب الخلاص أن لا يركن إلى كل أحد.

٥١٥- ولا يعتمد على كل كتاب، ولا يسلم عنانه إلى من أظهر له الموافقة.

٥١٦- فلقد وقفت على رسالة عملها رجل من أهل أصبهان يُعرف «بابن اللبان»، وهو حي بعدُ- فيما بلغني-.

٥١٧- وسماها بـ «شرح مقالة الإمام الأوحد أبي عبدالله أحمد ابن محمد بن حنبل» وذكر فيها مذهب الأشعري المخالف لأحمد.

٥١٨- أعطى منها نسخًا إلى جماعة يطوفون بها في البلاد.

٥١٩- ويقولون هذا إمام من أئمة أصحاب أحمد- رحمة الله عليه- قد شرح مقالته؛ ليكتبها العوام ويظنوا صدق الناقل؛ فيقعوا في الضلالة.

٥٢٠- وأُخرج هذا الرجل من بغداد بهذا السبب، وعاد إلى أصبهان [وكان ذلك عام ٤٣٤هـ قبل ألف سنة].

٥٢١- وهو من أصحاب أبي بكر ابن الباقلاني.

٥٢٢- وههنا- بمكة- معنا مَن شغله برواية الحديث أكثر وقته [يقصد أبا ذر الهروي راوية صحيح البخاري الشهير؛ أول من حمل الكلام إلى الحرم، وأول من بثه في المغاربة] ويصيح أنه ليس بأشعري!!، ثم يقول:

(١) رأيت منهم أفاضل، ومَن التراب تحت رجله أفضل من خلق!!.

(٢) وإذا قدم البلد رجل منهم؛ قصده قاضيًا لحقه!!.

(٣) وإذا دخله رجل من أصحابنا؛ جانبه وحَذَّر منه!!.

(٤) وكلما ذكر بين يديه شيخ من شيوخ الحنابلة؛ وقع فيه!!.

(٥) وقال: أحمد نبيل لكنه بلي بمن يكذب!!.

وهذا مكر منه لا يحيق إلا به [تنبه لهذه العلامات في أهل عصرك].

٥٢٣- ولو جاز أن يقال: إن أصحاب أحمد كذبوا عليه في الظاهر من مذهبه، والمنصوص عليه.

لساغ أن يقال: إن أصحاب مالك، والشافعي وغيرهما كذبوا عليهم فيما نقلوه عنهم.

وهذا لا يقوله؛ إلا جاهل رقيق الدين، قليل الحياء.

٥٢٤- ومن الناس من يظهر الرد على الأشعرية؛ ويقول:

ما أتكلم في الحرف والصوت.

ومن كان هكذا، لم يخل أمره من أحد وجهين:

- إما أن يكون غير خبير بمذهب أهل الأثر، وهو يريد التظاهر به تكسبًا أو تحببًا [أي: من أدعياء السلفية المتكسبين بها].

- وإما أن يكون من القوم فيتظاهر بمخالفتهم؛

ليدُس قولهم فيما يقوله، فيقبل منه.

أو يحسن قبيحهم؛ فيتابع عليه ظنًا أنه مخالف لهم.

وكثيرًا ما يتم على أهل السنة مثل هذا [يتم عليهم أي: يُخدعون بهم].

٥٢٥- فمن رام النجاة من هؤلاء، والسلامة من الأهواء؛

فليكن ميزانه الكتاب والأثر- في كل ما يسمع ويرى!!؛ فإن كان عالمًا بهما عرضه عليهما- واتباع السلف.

٥٢٦- ولا يَقبل من أحد قولًا إلا وطالبه على صحته بآية محكمة، أو سنة ثابتة، أو قول صحابي من طريق صحيح.

٥٢٧- وليُكثر النظر في كتب السنن لمن تقدم؛ مثل:

أبي داود السجستاني، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وأبي بكر الأثرم، وحرب بن إسماعيل السِيْرجاني [هو: الكرماني]، وخُشيش بن أصرم النسائي، وعروة بن مروان الرقي، وعثمان بن سعيد الدارمي السجستاني.

٥٢٨- وليحذر تصانيف من تغير حالهم.

فإن فيها العقارب، وربما تعذر الترياق.

٥٢٩- ولقد قال بعض السلف:

«سمعت مبتدعًا في الصبا قال قولًا، أجتهد في إخراجه من قلبي وسمعي، ولا يتم لي ذلك».

٥٣٠- وكان ابن طاووس يسد أذنه إذا سمع مبتدعًا يتكلم، ويقول: «القلب ضعيف».

٥٣١- وليكن من قصد من تكلم في السنة؛ اتباعها وقبولها لا مغالبة الخصوم؛ فإنه يعان بذلك عليهم.

وإذا أراد المغالبة ربما غُلب.

٥٣٢- وقال الحسن:

«المؤمن ينشر حكمة الله، فإن قبلت منه؛ حمد الله، وإن ردت عليه؛ حمد الله»

وموضع الحمد في الرد؛ أنه قد وفِّقَ لأداء ما عليه.

٥٣٣- وقال الهيثم بن جميل:

«قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبدالله! الرجل يكون عالمًا بالسنة يجادل عليها؟ قال: لا، يخبر بالسنة؛ فإن قبلت منه وإلا أمسك».

٥٣٤- وقال العباس بن غالب الهمداني الوراق:

«قلت لأحمد بن حنبل رحمه الله: يا أبا عبدالله! أكون في المجلس ليس فيه من يعرف السنة غيري، فيتكلم مبتدع فيه؛ أرد عليه؟ فقال: لا تنصب نفسك لهذا، وقال: أخبر بالسنة ولا تخاصم. فأعدت عليه القول، فقال: ما أراك إلا مخاصمًا».

٥٣٥- وروي عن النبي ﷺ أنه قال:

«**إذا أراد الله بقوم شرًا ألقى بينهم الجدل وخزن العمل**» [أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» بلفظ: «ومنعهم العمل»، وذكره الهروي في «ذم الكلام» عن الأوزاعي].

٥٣٦- وقيل للحسن بن أبي الحسن البصري:

«نجادلك؟ فقال: لست في شك من ديني».

٥٣٧- وقال مالك بن أنس:

«أكلما جاءنا رجل أجدل من رجل، تركنا ما نزل به جبريل على محمد ﷺ لجدله».

٥٣٨- وقال حسان بن عطية لغيلان:

«إنك وإن أُعطيت لسانًا؛ فإنّا نعلم أنّا على حق، وأنّك على الباطل».

٥٣٩- وقال النبي ﷺ:

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم والمحدثات؛ فإن كل محدثة بدعة»

[أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي].

٥٤٠- وقال الأوزاعي:

«عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك القول».

٥٤١- فليحذر كل مسلم مسؤول ومناظر من الدخول فيما ينكره على غيره.

وليجتهد في اتباع السنة، واجتناب المحدثات؛ كما أُمر.

٥٤٢- وليَعلم أن الله سبحانه لو أراد أن يكل الأمر إلى الناس ويأمرهم بالاجتهاد فيه برأيهم؛ لفعل، لكنّه أبى ذلك.

٥٤٣- وأمرهم ونهاهم، ثم ألزمهم الاجتهاد في القيام بما أمروا به، واجتناب ما نهوا عنه.

٥٤٤- وأنا أرجو أنّ من تأمل هذه الرسالة حق التأمل؛ وجد فيها بتوفيق الله سبحانه شفاء غليله.

وأسأل الله تعالى أن يجعل قيامي بها لوجهه خالصًا.

وأن ينفع بها من نظر فيها.

إنه ولي ذلك والقادر عليه.

تمت الرسالة

والحمد لله وحده وصلواته على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.



فهرس المحتويات

